

انتخابات بلدية الاحتلال.. لماذا يجب على المقدسيين رفض المشاركة فيها؟



ترجمة خاصة بـ "الحدث": السياسة الرقابية على حظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب 2022

06

مطار رامون.. الرحلة الجوية التي يرفضها الفلسطينيون والسلطة

18

رأي الحدث

لا تتوقف عن القتل

رولا سرحان

أطلقت منصة الأفلام الأمريكية "نتفليكس" فيلمًا وثائقيًا عن حياة الرئيس الإسرائيلي الأسبق، شمعون بيريز، تحت عنوان «لا تتوقف عن الحلم، حياة وإرث شمعون بيريز Never Stop Dreaming: The Life and Legacy of Shimon Peres». يبدأ الفيلم بجزء بيريز التي حضرها رؤساء وملوك ووزراء العالم الذين جاؤوا إلى بلد لم يكن موجودا عندما وصل إليه شمعون بيريز عام 1934. الوثائقي الذي لم يكن معنياً بالتوقف عند هذه العبارة ظل متمحوراً حولها لكن بصيغة الحلم. الحلم الذي يتحقق من خلال سرد تاريخ وإنجازات بيريز ووصفه بأنه شخصٌ حالم (Dreamer)، تمكن من تحويل أحلامه إلى حقيقة. كانت أحلام بيريز هي المقدر على تنفيذ مهمات واقتراح مبادرات لرئيس الوزراء الأسبق ديفيد بن غوريون، والتي كانت في غالبيتها العظمى العمل على توفير السلاح للعصابات الصهيونية ما قبل وما بعد إنشاء إسرائيل. فقد طلب منه بن غوريون بأن يعمل على توفير السلاح بكل السبل سواء عن طريق التهريب أو السرقة أو التصنيع أو الشراء. وهو ما نفذه بيريز، حتى أنه كان العقل المدبر وراء تأسيس المفاعل النووي الإسرائيلي، وجدد في لقاءات سرية مع بن غوريون الدعم المالي من أصحاب رؤوس الأموال اليهود المقيمين في أوروبا والولايات المتحدة كي يتحول المفاعل النووي إلى حقيقة. لجأ بيريز إلى التزوير والتحايل والخداع بالتعاون مع رئيس وزراء فرنسا حينها لضمان تزويد الأخيرة لإسرائيل باليورانيوم.

عمل الوثائقي على تحويل كل أفعال بيريز القذرة إلى إنجازات أهمها تحويل القتل إلى حلم، ليس بالمعنى الفانتازي للكلمة، بل بما يعنيه من استبدال وحذف كما هي حال العقيدة الصهيونية والبروباغندا المصاحبة لها. هنا يتحول القتل، قتل الفلسطينيين والعربي، إلى مهارة وذكاء وطموح. ويتم بناء فكرة القتل بمصاحبة بناء لفكرة العدو، هنا الحالمُ بالسلم والحياة الهادئة والدولة المستقرة، وهناك العدو المخادع الذي يهدد هذا الحلم ويجب أن يُقتل. هو ترويجٌ لثقافة القتل والإبادة والتطهير العرقي في رداء ملحمي مهيب كأنه استمرارية لتاريخ تأسيس يهودي عظيم سابق لزمان الهمجية والرداءة الذي يمثله الفلسطيني والعربي الإرهابي.

الحالمُ بالضرورة قاتل، فالقتل أداة الحالم كي يُحقق حلمه. وما تعديل مفهوم القتل بارتباطه برومانسية الحلم، إلا استدخال معيارية جديدة على كيفية إعادة تعريف السياسة في دولة استعمارية تفرز الأضلائي في خانة العدو الذي يستحق القتل. الفيلم عبارة عن مقولة صريحة تلخصُ إرث السياسيين في إسرائيل الاستعمارية: لا تتوقف عن القتل!

ملف العدد

انتخابات بلدية الاحتلال.. لماذا يجب على المقدسيين رفض المشاركة فيها؟

معاذ الخطيب: الاحتلال يحاول جعل الحقوق منوطة بالانتخابات وهذا غير منطقي

ناصر الهدمي: مشاركة المقدسيين في الانتخابات تدمير للواقع القانوني في العاصمة

أنطوان شلحت: التشديد الإعلامي يعكس رغبة الأحزاب الإسرائيلية في أن تكون القدس عاصمة للاحتلال في أي تسوية مستقبلية

أحمد خليفة: من يدعو للمشاركة في الانتخابات من الفلسطينيين بدواعي المصلحة مفهومه النفعي ضيق

راسم عبيدات: تجربة الانتخابات في الداخل المحتل بينت أن العرب لا يستطيعون التأثير في القرارات

الجرائم المتكررة وهدم البيوت والقمع اليومي.

المخاطر وآليات المواجهة

وأضاف: إذا كانت سلطات الاحتلال في القدس معنية بتطوير أوضاع المقدسيين، ببساطة يجب أن تعطيم حقوقهم وتوقف هدم بيوتهم والتضييق عليهم والاعتداء على مقدساتهم والسياسات العدوانية ونقاط التفتيش والحواجز، حيث يوجد عند البلدية الكثير مما تستطيع القيام به لإنصاف المقدسيين، وذلك لا يكون عبر المشاركة في انتخابات البلدية التي تعني إعطاء شرعية على كل ما يصدر منها.

من جانبه، أوضح رئيس الهيئة المقدسية لمناهضة التهويد ناصر الهدمي في لقاء مع "صحيفة الحدث"، أن مساعي الاحتلال في أن يحصل المقدسيون على تمثيل، حتى لو كان شكليا داخل بلدية الاحتلال، لإشعارهم أنهم جزء من هذه المنظومة، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيف وطأة المواجهة بينهم وبين الاحتلال.

وأضاف الهدمي أن الاحتلال يحاول أن يجعل من المقدسيين أقلية هامشية تعيش وسط المجتمع الصهيوني ويحاول أن يعطيهم حقوق الأقليات متناسيا أنهم أصحاب الديار وأن القانون الدولي يعتبرهم سكانا أصليين وشعبا محتلا. ويرى الهدمي أن أحد أهم الضوابط التي أسهمت في الحفاظ

15 شهرا هي المدة المتبقية على إجراء انتخابات البلدية في مدينة القدس، التي بدأت حملة الترويج لها في أوساط المقدسيين منذ مدة قريبة، عبر وسائل الإعلام العبرية التي بدا واضحا وفقا لمحللين وشخصيات مقدسية أنها تشن حملة إعلامية مكثفة، لاستقطابهم وزجهم في هذه العملية، زاعمين وجود دعوات من شخصيات فلسطينية للمشاركة في الانتخابات بدعوى أنها ستعود بالنفع على المقدسيين اقتصاديا واجتماعيا، وأصعده أخرى، غير أن الموقف العام في القدس يشير إلى وجود إجماع وطني على عدم الانجرار وراء تلك الدعوات التي وصفوها بالتطبيعية.

الحقوق منوطة بالمشاركة في الانتخابات، وقد يتأثر فيه من لا يملك وعيا من الناس أو من يمتلك سذاجة سياسية، لأن هذا الخطاب غير صحيح ديمقراطيا ولا منطقيًا، موضحا أن الحقوق كاملة يجب أن تؤخذ بمعزل عن الانتخابات سيما وأن المقدسيين يدفعون الضرائب، وفي القدس تحديدا تدفع أكثر من أي منطقة أخرى بسبب سياسات التضييق التي تهدف إلى إرغامهم على الهجرة من القدس تحت وطأة

الحدث- سوار عبد ربه

قال أستاذ العلوم السياسية والفلسفة معاذ الخطيب في لقاء مع "صحيفة الحدث" إن هذا التكتيف الإعلامي يقدم على شكل خطاب حقوقي يبين أن على المقدسيين المشاركة بالانتخابات للحصول على حقوقهم، أي أنهم يجعلون

بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

VISA | FIFA WORLD CUP
Qatar 2022

Worldwide Partner

**مددناها
عشائكم**

حتى 2022-9-22

مع فيزا وبنك فلسطين

**خَلُّوا هدفكم كأس العالم FIFA قطر 2022
شكرياً فيزا**

ادفعوا من خلال بطاقات فيزا بنك فلسطين

قطر بتستناكم 4x2 جوائز فائزين

1700 150 150 | BOP WhatsApp 00970 593 666 666 | www.bankofpalestine.com

خاصة بشروط الحملة وأحكام البنك



معاذ الخطيب



ناصر الهدمي

منها، وهي أيضا التي تغير معالم أسوار القدس العتيقة وباب العامود وتدعم الجمعيات الاستيطانية في السيطرة على الأملاك والعقارات الفلسطينية ومنها الوقفية والدينية، وهي أيضا التي تحرف المناهج الفلسطينية وتقمع وتحارب من يدرسها لأبنائنا الطلبة الذين نراهن عليهم في بناء مستقبل يزدهر بالاستقرار والأمن والسلام.

وأكدت الأمانة العامة للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس، "أن المجتمع المقدسي الذي يشكل كتلة تاريخية في مواجهة العدوان الإسرائيلي الشامل عليه، مطالب بالتمترس خلف موقف مبدئي لا يساوم عليه مهما كلف ذلك من ثمن وهو مقاطعة الانتخابات وعدم المشاركة في اختيار من يمعن أكثر في محو الهوية العربية الفلسطينية للقدس".

وتابعت: "الإنسان وقفة عز وقضية ومبدأ، وأي تنازل عن الثابت المكين يعتبر تفريطا مجانيا بالقدس العاصمة التي سالت على أعتابها الدماء الطاهرة في سبيل الحرية والاستقلال، لذلك يتحتم على كل مقدسي حر شريف أن يقول إن لا سلطة للاحتلال عليه.

وقال أستاذ العلوم السياسية والفلسفة معاذ الخطيب، إن هذه الأصوات التي تنادي بالمشاركة في الانتخابات هي أصوات منتفعة بطريقة أو بأخرى والمشاركة فيها تعود بالنفع عليهم فقط وليس على عموم الناس.

كما أكد المحامي أحمد خليفة في لقاء مع "صحيفة الحدث" أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين في القدس لا زالت ترفض الجنسيات الإسرائيلية وترفض الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس، ولو حدثت مشاركة بائتلاف أو بلدية هنا سيصبح المقدسي هو من يمثل السلطة المركزية الحاكمة لأهل القدس، ما يعني أنه لا يمكن الإبقاء على القول إننا شعب تحت احتلال وفي الوقت نفسه ذراع من أذرع السلطة المركزية المحتلة.

وأضاف خليفة: "التركيب الديمغرافية للقدس فيها نحو 60% يهود والباقي فلسطينيين، وفي أفضل الحالات يمكن فتح باب الشراكة مع الاحتلال لإدارة شؤون البلاد، والتعاطي مع المؤسسات الإسرائيلية والاستغناء عن الجنسية الفلسطينية وإذا وصلنا لهذه المرحلة القدس ستكون رسميا خالية من الفلسطينيين".

واعتبر المحامي أن هؤلاء مفهومهم النفعي ضيق للمصلحة الاقتصادية، متطرفا إلى الوضع داخل الأراضي المحتلة عام 1948، حيث كان بالإمكان عدم التطرق للقدس والأقصى والهوية الوطنية وغيرها والاستفادة للحد الأقصى من المنافع، لكن السؤال ما هو طموح الناس وما هو طموحنا كشعب، هل نريد الاستقلال وكرامة وطنية أم أن نكون توابع للاحتلال".

التمثيل العربي في الكنيست، درس

وعبر

في هذا السياق قال أستاذ العلوم السياسية والفلسفة معاذ الخطيب، إن العرب موجودون في الكنيست منذ عام

كما أوضح رئيس الهيئة المقدسية لمناهضة التهويد ناصر الهدمي، أنه في كل عام يجري الترويج لهذه الخطوة ويتم طرحها والنداء لها، لكن ما يعتمده الاحتلال هو سياسة العمل التراكمي، أي أنه ما لم يستطع أن ينفذ مرة واحدة ويعيد الكرة ويفتته إلى أجزاء صغيرة ويقوم بتنفيذه.

وفي سياق متصل، ظهرت بعض الأصوات التي تنادي بمشاركة المقدسيين في انتخابات البلدية، بزعم أنهم لا يستطيعون تحصيل حقوقهم، وفي حال المشاركة سيتمكنون من خدمة أنفسهم ومدينتهم بأنفسهم، وهو ما وصفه رئيس الهيئة المقدسية لمناهضة التهويد بـ"الكلام الفاضي"، لأن تجربة مشاركة أهالي الداخل المحتل في الانتخابات ودخول بعضهم إلى "الكنيست" يمكن الاستناد عليها في أنها لم تجلب لهم مكاسب ذات قيمة يمكن الاعتماد عليها في الحفاظ على البقاء المقدسي داخل المدينة.

وكتب المحلل السياسي راسم عبيدات عبر صفحته في فيسبوك، أن قناة عبرية بثت تقريرا حول المشاركة المحتملة لسكان القدس الفلسطينيين في انتخابات بلدية الاحتلال، وأجرت لقاءات مع شخوص مرشحين محتملين لتلك الانتخابات.

وتابع عبيدات: يدعي التقرير أن هذه الخطوة تحظى بدعم وإسناد من بعض القيادات في حركة فتح، في حين ترفضها كل من حركتي حماس والجهبة الشعبية.

وأكد ناصر الهدمي أن هناك إجماعا وطنيا يحاول البعض تفتيته وتشتيته بأن المشاركة في الانتخابات خيانة، وهذا الإجماع يجب أن يتم تعميمه والتأكيد عليه والعمل على توعية الشارع الفلسطيني والمقدسي على أن يرفض كافة أشكال المشاركة، موقعا المسؤولية على عاتق القيادات السياسية والشعبية، وكذلك وسائل الإعلام.

من جانبها، دعت الأمانة العامة للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس، المقدسيين إلى مقاطعة انتخابات بلدية الاحتلال المقررة بعد بضعة أشهر.

وأكدت الأمانة العامة في بيان صدر عنها، أن التعاطي مع أية قوائم بدأت جهات تتعاون مع بلدية الاحتلال في إعدادها، يعتبر خرقا للموقف المبدئي الفلسطيني التاريخي الثابت المقاطع لهذه الانتخابات؛ كتعبير مكثف عن عدم الاعتراف بشرعية وجود الاحتلال في القدس.

وقالت: "في ضوء صدور أصوات منتفعة بالدعوة لمشاركة المقدسيين في انتخابات البلدية لضمان تقديم خدماتها، فإنه بات لزاما علينا التحذير الجدي من الانجرار خلف هذه الدعوات التي تشرع التهويد والاستيطان في القدس، وتعطي المبررات المسبقة للحصار المفروض على المقدسيين، كما تشرعن عمليات السطو على التراث والتاريخ العربي والإسلامي في المدينة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وما الاقتحامات والاعتداءات على كنيسة القيامة والمسجد الأقصى إلا خير دليل على ذلك".

وأضافت: "البلدية التي تدعو تلك الأصوات للمشاركة في انتخاباتها هي ذات المؤسسة التي ترصد مليارات الشواقل لإقامة المستوطنات الجديدة وتوسيع المستوطنات القائمة

على الهوية الوطنية الفلسطينية في مدينة القدس وعلى ثبات أهلها حتى عام 2017، أي العام الذي تم الاعتراف فيه بالقدس كعاصمة للاحتلال من قبل الإدارة الأمريكية، هو عدم مشاركة المقدسيين في الانتخابات ما يعني أنهم يحظون بمكانة قانونية وفق القانون الدولي وهو أنهم شعب تحت الاحتلال، شاء الاحتلال أم أبي.

وبحسب رئيس الهيئة المقدسية لمناهضة التهويد، فإن قضية الهوية الوطنية والواقع القانوني لأهل مدينة القدس يستند إلى عدة أعمدة، أهمها أن أهل مدينة القدس لا يشاركون في اختيار ممثلين داخل كيان احتلالي، يرغب في تهجيرهم والتخلص من أكبر عدد منهم من أجل أن يصبحوا أقلية هامشية لا تشكل الصورة الحضارية، التي استطاع المقدسيون حتى يومنا هذا أن يحافظوا عليها، وعلى هويتهم في وجه الاحتلال، موضحا أن عملية المشاركة هي تدمير لهذا الواقع القانوني واعتراف ضمني بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال وأننا قررنا أن نصبح جزءا منه.

تكثيف إعلامي والسبب؟

في هذا الجانب قال الهدمي إن هناك عدة عوامل أسهمت باتجاه الترويج لمشاركة المقدسيين في انتخابات بلدية الاحتلال على هذه الشاكلة، أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان عام 2017 من قبل الإدارة الأمريكية، بالإضافة للواقع الرمزي للمدينة المقدسة، وفقدان أي أفق سياسي لحل القضية الفلسطينية، إلى جانب الضعف الذي بدأ يظهر بشكل واضح في الهوية الوطنية الفلسطينية في مدينة القدس لدى المقدسيين، وبحسب الهدمي كل هذا في مواجهة الهبة المقدسية التي حدثت خلال السنتين الأخيرتين التي شكلت خطرا لدى الاحتلال الذي يريد أن يتجاوزها بدمج المقدسيين في إطار العملية السياسية والتمثيل داخل بلدية الاحتلال.

بدوره قال المحلل السياسي أنطوان شلحت في لقاء مع "صحيفة الحدث" إنه بدأ واضحا وجود تشديد إسرائيلي على مدينة القدس، وذلك مرتبط بتبديل الإدارات الأمريكية، ففي زمن دونالد ترام اعترفت الإدارة الأمريكية بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وقامت بإغلاق القنصلية الفلسطينية في شرقي القدس ونقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس وهذا كان إعلان واضح وصريح بأن الولايات المتحدة تعترف بضم القدس، وهذه الإدارة تغيرت وجاءت إدارة جديدة تلمح بأنها لا تعترف بشرقي القدس جزءا من القدس الموحدة، موضحا أنه خلال زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن الأخيرة إلى القدس، كان هناك ما يشير إلى أنها لا تعترف بهذا الضم، حيث قام بايدن بزيارة إلى القدس دون رفقة أي طواقم إسرائيلية وهذا فيه اعتراف بشكل غير علني أن شرقي القدس لا يتبع لإسرائيل، كذلك قدم مساعدات للفلسطينيين في تلك المنطقة وهذا أيضا إعلان غير مباشر بأن شرقي القدس للفلسطينيين.

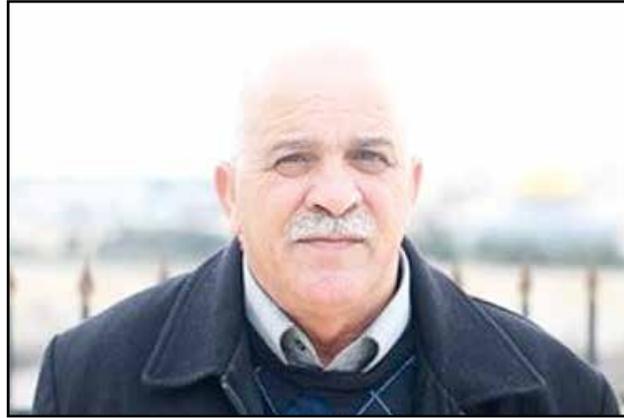
وأردف: "التشديد على القدس أيضا باعتبارها تشكل واحدة من الإجماعات في المشهد السياسي الإسرائيلي بما يتعلق في شروط التسوية الدائمة للصراع مع الفلسطينيين، وأغلب الأحزاب الصهيونية تؤكد أن القدس يجب أن تبقى موحدة وأن تكون عاصمة لإسرائيل في أي تسوية مستقبلية يتم التوصل إليها مع الفلسطينيين".

من جانبه رأى أستاذ العلوم السياسية والفلسفة معاذ الخطيب أن السبب في هذا التشديد إلى المتغيرات الإقليمية لا سيما التطبيع العربي والرغبة الحثيثة في القضاء على أي آمال للمقدسيين في أن تكون لديهم سيادة على أرضهم.

وأوضح الخطيب في لقاء مع "صحيفة الحدث"، أن الاحتلال يسعى لضم المقدسيين باعتبارهم مواطنين وإظهارهم بأنهم راضون أن يكونوا جزءا من هذه المنظومة الإسرائيلية وأن التطبيع لن يعود غريبا فاذا رأينا المقدسيين موافقين على الانخراط ضمن بلدية الاحتلال فالتطبيع سيصبح طبيعيا.



أحمد خليفة



راسم عبيدات



أنطوان شلحت

عن الجانب السياسي، الذي يشرعن ضم المدينة والاعتراف بها كعاصمة لدولة الاحتلال، في وقت تشكل فيه بلدية الاحتلال، أحد أهم أذرع هذه الدولة، في تنفيذ سياسات القمع والتنكيل والتطهير العرقي، بحق السكان العرب المقدسيين عبر سياسات الاستيطان ومصادرة أراضيهم وهدم منازلهم وفرض الضرائب الباهظة عليهم، ولنا في تجربة أختونا الداخل الفلسطيني -48- عبرة ومثال، فهم ممن تفرض عليهم الجنسية الإسرائيلية قسراً، ويشارك جزء منهم لا بأس به في الانتخابات ليس للبلديات والسلطات المحلية، بل للبرلمان "الكنيست الإسرائيلي"، ولكن لا يستطيعون التأثير في القرارات الحكومية الإسرائيلية، ذات البعد الاستراتيجي، قضايا الأمن والاستيطان وهدم المنازل وملكية الأراضي وغيرها.

تبقى ممثلة في الحكومة، وجدنا أنها هي والقائمة العربية المشتركة، لم يكن لهما أي تأثير ملموس في القضايا ذات الطابع الاستراتيجي، الأمن و الاستيطان والسيطرة على الأرض والتعليم.

وأضاف عبيدات: التذرع من قبل البعض بخوض الانتخابات والمشاركة فيها انتخاباً وترشحاً، تحت حجج وذرائع تحصيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية للمقدسيين والفلسطينيين المسيطر عليها من قبل بلدية الاحتلال، تعوزه المصادقية، فنحن ندرك تماماً أنه بإمكاننا أن نخوض نضالاً مطلبياً ضد بلدية الاحتلال بأكثر من شكل وعبر أكثر من هيئة أو لجنة تشكل لهذا الغرض، دون أن ننجر أو نتساق مع سياسات الاحتلال وخططه ومشاريعه، الرامية لدفعنا للمشاركة في هذه الانتخابات، وبما يقفز

1949 لكن على صعيد القضايا المركزية كقضية الأراضي، الحقوق، والميزانيات لم نحقق أي مصلحة تذكر، والمكاسب التي حققت كانت للأحزاب فقط، حتى أنه توجد علاقة طردية بين وجود العرب في الكنيست والتضييق عليهم، فكلما زاد تمثيلهم ازداد القمع ضدهم.

وأوضح الكاتب والمحلل السياسي راسم عبيدات في مقال بعنوان "حول المشاركة في الانتخابات لبلدية - القدس": " نماذج نتائج مشاركة العديد من الكتل والأحزاب العربية في الداخل الفلسطيني - 48 - في انتخابات البرلمان "الكنيست" الصهيوني ماثلة أمامنا، حتى القائمة العربية الموحدة بقيادة منصور عباس، التي اتكأت عليها ما عرف بحكومة التغيير من أجل منع سقوطها، حكومة بينت - لبيد، قبل أن تنهار، رغم كل التنازلات التي قدمتها من أجل أن



ترجمة خاصة بـ "الحدث": السياسة الرقابية على حظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب 2022

تحديث تقييم المخاطر الوطني المذكور أعلاه في عام 2020.

الإطار القانوني في إسرائيل

من أجل الامتثال للإطار المعياري الذي وضعته منظمة FATF، تم وضع أحكام قانونية تنظم نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في إسرائيل. فيما يلي تفصيل للإطار القانوني الرئيسي في المجال ذي الصلة بالنظام المصرفي:

قانون مكافحة غسيل الأموال 2000: الغرض من القانون هو تنظيم سياسة العمل في مكافحة غسيل الأموال بما يتناسب مع الواقع القائم في إسرائيل، مع وضع أدوات تشغيلية وتعبئة المؤسسات المالية بالتعاون مع سلطات تطبيق القانون في هذه المعركة. يستند القانون إلى المعايير الدولية التي وضعتها منظمة FATF. وفقاً للقانون، تم وضع اللوائح والأوامر للمساعدة في تنفيذ أحكام القانون ومبادئه.

قانون محاربة الإرهاب 2016: الغرض من القانون هو تزويد سلطات الدولة بالأدوات المناسبة في مجال القانون الجنائي والقانون العام، من أجل التعامل مع التهديدات الإرهابية التي تواجه دولة إسرائيل. ويهدف القانون إلى وضع إسرائيل في نفس المستوى مع الدول التي تكافح الإرهاب وتمويل الإرهاب الدولي والتأكد من أن التشريعات الإسرائيلية تفي بالمعايير الدولية الموضوعية في هذا الصدد.

قانون مكافحة تصنيع وتمويل أسلحة الدمار الشامل 2018: الغرض من القانون هو منع تصنيع وتمويل أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك من خلال تنفيذ عقوبات مجلس الأمن الدولي على أولئك الذين يوزعون ويمولون أسلحة الدمار الشامل، وكذلك على أولئك الذين يساعدون في توزيع وتمويل هذه الأسلحة، وكل ذلك كجزء من الكفاح الدولي ضد توزيع وتمويل الأسلحة على النحو المذكور.

قانون محاربة البرنامج النووي الإيراني 2012: الغرض من القانون هو فرض عقوبات على الكيانات التي تساعد إيران في التقدم ببرنامجه النووي أو في الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو وسائل حمل أسلحة الدمار الشامل، وفرض قيود على الشركات التي لها علاقة تجارية مع إيران أو تعمل لمصلحتها أو في أراضيها، كل ذلك كجزء من الحرب الدولية ضد برنامج إيران النووي.

أمر حظر غسل الأموال (التشخيص، والتزامات الإبلاغ، والاحتفاظ بسجلات الشركات المصرفية لمنع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (2001-5671) (يشار إليها فيما بعد بـ «الأمر»): تم إنشاء أمر حظر غسيل الأموال بموجب قانون حظر غسل الأموال وينص على واجبات التشخيص والإبلاغ وحفظ السجلات التي تنطبق على الشركات المصرفية.

تعليمات الإدارة المصرفية السليمة رقم 411 «إدارة مخاطر مكافحة غسيل الأموال»، رأس المال وحظر تمويل الإرهاب تعليمات 411: تشكل التعليمات تعليمات لإدارة المخاطر والتي تنظم تعليمات لتحديد وتقييم المخاطر والتدابير التشغيلية لتقليل المخاطر المتعلقة بحظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عبر النظام المصرفي، وتستند إلى المعايير الدولية الموضوعية في هذا الصدد من قبل مجموعة العمل المالي.

نشر بنك إسرائيل ورقة توضح آليات الرقابة والإشراف على البنوك الإسرائيلية في مجال محاربة «غسيل الأموال، ومكافحة الإرهاب»، وترجمتها صحيفة الحدث حرفياً دون أي تدخل في الصياغة أو المصطلحات.

خاص الحدث

كلمة مشرف البنوك

تدرك هيئة الإشراف المصرفية أهمية مراقبة وإحباط قنوات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كجزء لا يتجزأ من الجهد الوطني المستمر لإحباط ظاهرة غسل الأموال والجريمة الاقتصادية والنشاط الإرهابي.

تعمل «الإشراف» على الحفاظ على الاستقرار والسمعة الدولية للنظام المصرفي الإسرائيلي. في هذا الإطار، وتعمل جنباً إلى جنب وبالتعاون مع هيئات الإنفاذ والأمن في إسرائيل ومن خلال مجموعة متنوعة من الأدوات المتاحة لها من أجل تزويد الجهاز المصرفي بأدوات أفضل في التعامل مع المخاطر، وما يتطلب تنفيذ واستيعاب سياسة حذرة ودقيقة فيما يتعلق بمخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مع التركيز على الفعالية في أنظمة الإدارة والرقابة والمراقبة.

تحتل إدارة مخاطر حظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب مكانة عالية في قائمة الأولويات الإشرافية. تعمل «الإشراف» على البنوك بنهج قائم على المخاطر، مع التركيز على المجالات التي تم تقييمها على أنها عالية المخاطر وعلى الظواهر التي قد تسبب زيادة في المخاطر المحتملة.

أدت التطورات التكنولوجية والرقمية وبيئة النشاط المتغيرة والتغيرات في توجهات العملاء وأنواع الخدمات المالية إلى خلق واقع تزداد فيه أنماط غسيل الأموال وتمويل الإرهاب تعقيداً. وقد أدى هذا الواقع إلى قيام «الإشراف» على العمل وتكييف الإطار التنظيمي والتنفيذي في مجال حظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب مع المخاطر القائمة والناشئة.

الفهرس

- مقدمة
- الإطار القانوني في إسرائيل
- صلاحيات «الإشراف»
- النهج القائم على المخاطر
- وظائف وأهداف «إشراف»
- خطة عمل وأدوات «الإشراف»

خلفية

غسيل الأموال هو مجموعة من الإجراءات تؤدي إلى حيازة ممتلكات من خلال نشاط غير قانوني (جرائم المصدر) بهدف

افتح محفظة Jawwal Pay

من مكانك وسدّ فواتيرك بسهولة



حياتك صارت أسهل

القصور وتصحيحها وفرض العقوبات التي يمكن تطبيقها بناءً على أوجه القصور والثغرات المحددة. وتشمل هذه التدابير متطلبات تصحيح أوجه القصور، وفرض عقوبات مصرفية، واستخدام العقوبات المركزة وفرض عقوبات مالية.

تم نشر المنهجية الرقابية على سياسة الإجراءات التصحيحية والإشرافية الرقابية على الموقع الإلكتروني للرقابة المصرفية في 22 يناير 2011. تصف المنهجية تشغيل الإشراف المصرفي للتأكد من أن أوجه القصور قد تم تصحيحها بالفعل في الممارسة العملية، وأدوات التنفيذ المختلفة متاحة لها.

- الجهوزية والاستعداد من خلال الخبرة والصلاحيات والحكم والأدوات والموارد اللازمة لتحقيق الأهداف.
- التنسيق مع السلطات المختصة الأخرى في الحالات ذات الصلة، بما في ذلك هيئة مكافحة غسيل الأموال، والمقر الوطني لمكافحة الإرهاب الاقتصادي، والشرطة الإسرائيلية، والجهات الرقابية الموازية والهيئات الرقابية الدولية الموازية، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات.

خطة العمل والأدوات الإشرافية

تقوم «الإشراف» بتنفيذ أفضل المعايير الدولية في عملها، والتي يتم تطبيقها من قبل المنظمين الرائدتين في العالم. من أجل الامتثال لواجباتها وأهدافها ووفقاً لمتطلبات مجموعة العمل المالي، تضع «الإشراف» خطة عمل إشرافية تستند إلى تقييمات مخاطر حظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وفقاً لمنهجية الخطر القائم. ووفقاً لما سبق، فإن خطط عمل الإدارات الرقابية المختلفة التي تتعامل مع حظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ستركز على الكيانات والأنشطة المعرضة للخطر.

عند اتخاذ قرار بشأن الأدوات التي ستعتمدها الإدارات الرقابية المختلفة لغرض الإشراف على مخاطر حظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الجهاز المصرفي، يتم مراعاة المبادئ التالية: الأدوات التي يتم اختيارها، تستهدف تحقيق الأهداف والغايات التي حددتها «الإشراف».

- سيكون نوع ونطاق وقوة الأدوات التي سيتم تنفيذها لغرض الإشراف لكل من الكيانات الخاضعة للإشراف كافية لفهم طبيعة ومستوى مخاطر الكيان من خلال الإشراف.
- خلال اختيار الأدوات المناسبة، يأخذ المشرف بعين الاعتبار الموارد المتاحة. يجب التأكد أن الأداة التي جرى اختيارها هي وسيلة فعالة في تحقيق الهدف.

تتميز طبيعة «الإشراف» بالديناميكية وهو ما يجعل من الممكن الاستجابة للمخاطر الناشئة بسرعة، بما في ذلك التغييرات في بيئة الأعمال والنشاط التكنولوجي والقانوني، مع تعديل الاستراتيجيات والتخطيط من أجل التعامل مع هذه المخاطر.

سيتم تنفيذ أعمال «الإشراف» بالتزامن مع إجراء تعديلات منتظمة على أساليب العمل، بناءً على المخاطر المحددة بالطرق المذكورة أدناه:

- التركيز على إدارة المخاطر التي تم تحديد ارتباطها بشكل كبير بالمنتجات والخدمات وعمليات مكافحة غسيل الأموال، من خلال اختيار الأدوات الإشرافية المناسبة حسب الاقتضاء، مثل عمليات التدقيق والمقابلات والزيارات للبنك واتخاذ إجراءات التسوية.
- تعديل وتيرة ومدة الاختبارات التي يتم إجراؤها بناءً على مستوى الخطر المحدد.
- تكييف نوع ونطاق وعمق الاختبارات الإشرافية التي يتم إجراؤها مع مستوى الخطر المحدد.
- تخصيص الموارد الكافية لضمان الخبرة والمهارة المطلوبة لتقييم المخاطر المحددة.

يشتمل نظام الإشراف الفعال على مجموعة متنوعة من أدوات الإشراف، ويستفيد من الأدوات المتنوعة والمتنوعة الموجودة تحت تصرفه وفقاً لأنواع ومستويات المخاطر التي يتم تحديدها، مع الجمع بين الأدوات المختلفة.

- وهذه هي أدوات الفحص المختلفة كما هو موضح: طلب المعلومات: طلب المعلومات العادية أو المخصصة للكيانات لتلقي معلومات كمية ونوعية فيما يتعلق بمؤشرات

FATF، يُطلب من المشرفين إجراء تقييم مخصص لمخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات التي يشرفون عليها. وبناءً عليه، صاغت «الإشراف» منهجية تتلاءم مع الخصائص الفريدة لمخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. المنهجية مستمدة من منهجية إشرافية شاملة تستند إلى تقييم المخاطر الكامنة، وجودة إدارة المخاطر والمخاطر المتبقية. يقوم الإشراف بإجراء تقييم المخاطر المذكور أعلاه على أساس المجموعة. يستخدم تقييم المخاطر، بالإضافة لأمر أخرى، كأساس لتحديد الأولويات، مع تطبيق النهج القائم على المخاطر لإدارة المخاطر والتخصيص الفعال للموارد لتقليل المخاطر المحددة وإدارتها بشكل فعال.

وفقاً للمبادئ الأساسية وسلوك المنظمين الرائدتين في العالم، فإن أفضل أداة للوفاء بالواجبات الإشرافية، بصرف النظر عن تعزيز حوكمة المؤسسات والمشرفين في المؤسسات الخاضعة للإشراف، هو النشاط الإشرافي المستمر، والذي يشمل الإجراءات التنظيمية من خلال تشكيل إطار تنظيمي وفقاً للمعيار الدول، ويتيح التدخل المبكر والسريع الذي يهدف إلى تقليل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الخاضعة للإشراف بكفاءة وبسرعة. الإجراءات الإشرافية مستمدة من عملية تقييم المخاطر الشاملة لجودة إدارة مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومراكز المخاطر الحالية والناشئة المحددة في هذا السياق على مستوى النظام المصرفي ككل وعلى مستوى البنك كمؤسسة. تولي الإشراف أهمية كبيرة للتعاون مع الحكومة ووكالات الإنفاذ كجزء لا يتجزأ من تعزيز المصلحة العامة في مكافحة ظواهر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك كجزء من مسؤولية الإشراف لمنع استغلال النظام المصرفي في عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

أدوار وأهداف «الإشراف»

يتمثل الدور الرئيسي لـ «الإشراف» في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في فحص مدى كفاية التزام الجهاز المصرفي بالتعليمات في إطار تطبيق نظام حظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وصياغة نظام حظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وفق الإطار التنظيمي المستند للمعيار الدولي. في هذا الإطار، تعمل «الإشراف» بمجموعة متنوعة من الأدوات المتاحة لها من أجل فحص ثقافة الامتثال التنظيمي ومدى كفاية تخصيص الموارد، لمراقبة تنفيذ ضوابط الجودة وأنظمة المراقبة في الجهاز المصرفي بما يتوافق مع مستوى المخاطر وترتيب الأحكام التنظيمية في المجال.

حددت «الإشراف» عدة أهداف من أجل أداء دورها المركزي في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالطريقة المثلى:

- تطوير والحفاظ على فهم جيد لمخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى القطاع المصرفي ككل وعلى مستوى الكيان المحدد، بناءً على تقييم مخاطر المخاطر الكامنة وجودة إدارة المخاطر في القطاع المصرفي وفي كل من الجهات الخاضعة للرقابة.
- تكييف الإطار التنظيمي المتعلق بحظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي ينطبق على الجهاز المصرفي في إسرائيل، مع التغييرات في المعايير الدولية، وإجراء التعديلات اللازمة ووفقاً للتغيرات في بيئة الأعمال والنشاط التكنولوجي.
- توجيه التركيز الإشرافي إلى المخاطر العالية والمتنامية لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب مع اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل بفعالية مع المخاطر المنخفضة دون التأثير غير الضروري على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها.
- مراقبة بيئة المخاطر النامية، وتحديد سريع للمخاطر الناشئة والتدخل المبكر.
- تعزيز سياسة فعالة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في النظام المصرفي في الأماكن التي تم تحديد المشاكل فيها، وصياغة التوجيهات والتعليقات، ومراقبة الإجراءات التصحيحية وممارسة سلطات الإنفاذ بطريقة رادعة ومتناسبة مع سياق وطبيعة الظروف. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن «الإشراف» لديها إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأدوات والتدابير لغرض تحديد أوجه

أمر الإدارة المصرفية السليمة رقم 308: تتعامل التعليمات مع إدارة مخاطر الامتثال ووظيفة الامتثال في المؤسسة المصرفية، وتحدد أدوار الوظيفة في المؤسسة المصرفية المسؤولة عن إدارة مخاطر الامتثال المستمدة من أحكام القانون في مجال حظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

أمر الإدارة المصرفية المعدل رقم 310 «إدارة مخاطر»: يحدد هذا الأمر المبادئ الأساسية لإدارة ومراقبة المخاطر من خلال رؤية متكاملة على مستوى المؤسسة، من أجل تعزيز قدرة المؤسسات المصرفية على تحديد وإدارة المخاطر بالطريقة المثلى، بحيث تنعكس بشكل صحيح في أنشطة البنك، في تقييم كفاية رأس المال وفي عمليات صنع القرار.

ملفات الأسئلة والأجوبة الخاصة بتنفيذ الأمر 411: ملفات أسئلة وأجوبة تنشر من حين لآخر من قبل المشرف على البنوك وتتضمن إيضاحات ومواقف تعطي رداً على القضايا الواردة من المؤسسات المصرفية فيما يتعلق بتنفيذ الأمر والتعليمات وتتضمن تفسير المشرف على البنوك للأمر والتعليمات.

صلاحيات الإشراف

السلطات الإشرافية على المؤسسات المصرفية، بما في ذلك في مجال حظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، تم منحها وفقاً للمادة 5 من قانون البنوك إلى المشرف على البنوك الذي تم تعيينه من قبل محافظ بنك إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 7 من قانون حظر غسيل الأموال على أنه من أجل إنفاذ القانون، يجب على محافظ بنك إسرائيل إصدار أمر يتطلب تحديد السجلات والإبلاغ عنها وإدارتها التي ستطبق على الشركات المصرفية. بموجب الصلاحيات المذكورة أعلاه، تعمل الرقابة على البنوك (المشار إليها فيما يلي بـ «الإشراف») بمجموعة متنوعة من الأدوات المتاحة لها من أجل ضمان التنفيذ الفعال لنظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المصرفية.

«الإشراف» مسؤولة عن مراقبة الطريقة التي تطبق بها الشركات المصرفية نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال:

الإجراءات الوقائية: الإجراءات المتخذة مسبقاً لتقليل المخاطر أو أوجه القصور في المؤسسات الخاضعة للإشراف:

- اللائحة: نشر تعليمات وإرشادات المشرف على البنوك.
- الترخيص: إصدار التراخيص والموافقات وفقاً لما يقتضيه القانون، مع تحديد الشروط في التراخيص والموافقات.
- تقديم الموافقات مسبقاً: في هذا الإطار، تعمل الإشراف على البنوك على تعزيز أنظمة الرقابة ووظائف الحراسة في الشركات الخاضعة للإشراف.

النشاط الإشرافي المستمر: من أجل اكتشاف أوجه القصور، تقوم الإشراف بتنفيذ إجراءات مختلفة لغرض المراقبة وإجراء عمليات التدقيق والتدقيق من أجل تحديد وتقييم المخاطر الحالية والناشئة في أقرب وقت ممكن مع مطالبة المؤسسة المصرفية بتقليلها.

اتخاذ تدابير إنفاذ لتصحيح أوجه القصور، بما في ذلك تنفيذ تدابير الإنفاذ لضمان الامتثال لمتطلبات الإشراف.

المنهج القائم على المخاطر

يتطلب دور الإشراف كمنظم مالي أن يكون نشاطاً فعالاً ومستمرًا لتحديد المخاطر وتقييمها وتحديد ترتيب الأولويات في التعامل معها، بناءً على مبدأ «الإشراف الذي يركز على المخاطر». يتم تخصيص الموارد الإشرافية، أولاً وقبل كل شيء، للتعامل مع المخاطر الأساسية، وفقاً لتقييم مهني ومستقل للمخاطر، يتم تحديثه من وقت لآخر، وهذا يختلف عن تقييم التزام البنوك بالقواعد الفنية. هذا المبدأ ضروري لعمل الإشراف على البنوك وتحقيق أهدافها، والغرض منه هو تركيز موارد المشرف المحدودة على التعامل مع المخاطر الرئيسية للنشاط الموسع في النظام المصرفي.

وفقاً لمتطلبات مجموعة العمل المالي FATF، قامت «الإشراف» بتجميع تقييم لتصنيف المخاطر لمراكز المخاطر الرئيسية والحالية والناشئة التي يتعرض لها النظام المصرفي من حيث غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لمعايير

للعلماء وشاملة ومؤثرة وحماية حقوق المستهلك المصرفي من خلال تبسيط الخدمات المصرفية وجعلها أكثر سهولة وزيادة شفافية النظام المصرفي وتشجيع المنافسة والحفاظ على حقوق العملاء وتعزيز حقوق الفئات الضعيفة. الشروع في خطوات لتحسين الخدمة للجمهور - تقديم الخدمة المثلى للجمهور وزيادة شفافية أنشطة القسم وتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية - دعم انتقال جمهور العملاء إلى القنوات الرقمية مع إنشاء وسائل الحماية المناسبة.

قسم التكنولوجيا والابتكار: يتعامل القسم مع مجموعة متنوعة من القضايا في مجالات التكنولوجيا والإنترنت والابتكار مع تطبيق منهجيات إشرافية إلى جانب تشجيع وتعزيز الابتكار في النشاط المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص. من بين النقاط الاستراتيجية التي يركز عليها القسم الانتقال إلى النشاط الرقمي الكامل في البنوك، وتطوير عوالم المدفوعات، وقيادة مشاريع البنية التحتية لتشجيع الابتكار (الخدمات المصرفية المفتوحة، على سبيل المثال)، والبنية التحتية للتنفيذ التنظيمي (التقييم والتدقيق) في مجالات التكنولوجيا والإنترنت والابتكار والتنظيم التكنولوجي (إزالة الحواجز أمام إدخال التقنيات) الجوانب المتقدمة والتكنولوجية والسببرانية. بالمناسبة، نشاط القسم لتعزيز الابتكار التكنولوجي المالي بين الكيانات الخاضعة للإشراف، يشارك في قضايا في مجال حظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب معاً، وذلك بالتعاون مع قسم الامتثال.

قسم الاستشارات والعلاقات الدولية: هو قسم مرجعي يقدم تقاريره مباشرة إلى المشرف على البنوك ويعمل على تحسين الفهم الإشرافي والقدرات ودمج الرؤية الاستشارية في عملية وضع السياسة الإشرافية. يؤمن القسم بضرورة التعاون مع الهيئات الدولية ومع السلطات الرقابية المالية الموازية في العالم، ويؤمن أيضاً بتحديد وتحليل الاتجاهات والتطورات في الخدمات المصرفية العالمية التي قد يكون لها تأثير على النظام المصرفي الإسرائيلي. في هذا الإطار، ينسق القسم التعامل مع علاقات البلد المضيف مع السلطات الإشرافية الأجنبية، وفقاً لتوصيات لجنة بازل ووفقاً لما تتطلبه الاتفاقيات الرسمية الموقعة مع هذه السلطات؛ بالإضافة لتمثيل الإشراف على البنوك في محافل الهيئات الدولية؛ والعمل على زيادة شفافية العمل الرقابي تجاه الجمهور والمجتمع المالي العالمي. ويقيم القسم علاقات مع شركات التصنيف المحلية والدولية؛ ويمثل الموقف الإشرافي في اجتماعات العمل المهنية مع مختلف الأطراف ويدعم العمل الإشرافي ومخطط السياسة الإشرافية من خلال مراجعة الأدبيات المهنية؛ ومراقبة المطبوعات من قبل الهيئات الدولية؛ وفحص التطورات والتغييرات في الخدمات المصرفية العالمية وفحص أفضل الممارسات المستخدمة من قبل المنظمين الماليين الراشدين في العالم.

قسم التراخيص والمصارف الجديدة: يتعامل القسم مع الطلبات التي تتطلب، بموجب القانون، تصريحاً أو ترخيصاً من محافظ بنك إسرائيل أو المشرف على البنوك. تشمل أنشطة الوحدة في فحص طلبات إنشاء بنوك جديدة وغرف مقاصة، وفحص المتقدمين للحصول على تصاريح للاحتفاظ بوسائل السيطرة في المؤسسات المصرفية وغرف المقاصة أو للسيطرة عليها، وفحص مدى الملاءمة والكفاءة للوظيفة للموظفين في المؤسسات المصرفية وتصاريح الفروع وتراخيص نشاط البنوك الأجنبية في إسرائيل، وموافقة محافظ بنك إسرائيل على استخدام كلمة «بنك» (خاصة لمثلي البنوك الأجنبية)، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتجدر الإشارة إلى أنه من بين اعتبارات منح الترخيص لمصرف جديد، وكذلك لمنح تصاريح السيطرة والتحكم في وسائل السيطرة، وأمانة ونزاهة أصحاب وسائل المراقبة، يأخذ أعضاء مجلس الإدارة والمديرين في الاعتبار الجهة التي طلبت. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع المشرف بسلطة معارضة تعيين مسؤول في مؤسسة مصرفية لاعتبارات أمانة المرشح للتعيين ونزاهته.

والموائد المستديرة أو المشاركات الدورية مع الأطراف ذات الصلة في الصناعة.

تنظيم السياسة الرقابية: القيام بأنشطة تنظيم السياسة الرقابية في مجال حظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال نشر تعليمات الإدارة المصرفية السليمة وملفات الأسئلة والأجوبة والخطابات الرقابية. يتضمن الإجراء التنظيمي لتعليمات الإدارة المصرفية السليمة مناقشات مهنية مع الممثلين المعنيين في النظام المصرفي؛ التشاور مع هيئة حظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتلقي التعليقات من الجمهور.

ستعمل «الإشراف» على أن تقوم جميع أقسامها بتنفيذ هذه الوثيقة، حيث تكون كل دائرة في مجالها جزءاً لا يتجزأ من المساعدة في تحقيق أهداف «الإشراف» في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

قسم المراقبة: يضم القسم خبراء المحتوى الذين يقومون بعمليات التدقيق في المؤسسات المصرفية وشركات بطاقات الائتمان وفقاً للنهج القائم على المخاطر، بهدف تحديد وتقييم المخاطر المختلفة الكامنة في الأنشطة المختلفة والامتثال للقوانين والتعليمات والمتطلبات وتوجيهات المشرف على البنوك. في هذا الإطار، يتم إجراء الاختبارات فيما يتعلق بعمل أنظمة الإدارة والرقابة وحوكمة المؤسسات، ويتم اتخاذ الإجراءات لضمان تصحيح أوجه القصور والضعف. بالإضافة إلى ذلك، بصفته خبيراً في المخاطر في مختلف المجالات، يستجيب القسم للقضايا المهنية الأنية، بناءً على طلب المشرف أو الإدارات الأخرى، ويعمل على اكتشاف تطور المخاطر النظامية ومنعها، ويساعد في تنظيم مجالات خبراتهم وتقييمها بما يساهم في استقرار المؤسسات المصرفية. تتكيف عمليات المراقبة التي يقوم بها القسم مع الظروف المحددة، وبالتالي تشمل مجموعة متنوعة من عمليات المراقبة، ذات العمق متفاوت، في بنك واحد أو عدة بنوك أو في النظام بأكمله حول موضوع معين يخضع للمنهج القائم على المخاطر والتخصيص الفعال من الموارد.

قسم السياسات والتنظيم: يضم القسم خبراء المحتوى ذوي المعرفة المهنية الواسعة والمسؤولين عن صياغة التعليمات في إطار تسمية السياسة الإشرافية فيما يتعلق بالمخاطر الحالية والناشئة التي يتعرض لها النظام المصرفي، بما في ذلك مخاطر حظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ لتوفير تفسير مهني لهذه التعليمات من خلال نشر ملفات الأسئلة والأجوبة، وكذلك من خلال التقدم بالتشريعات، ونشر الرسائل الرقابية حول مجموعة واسعة من القضايا في مجال حظر غسل الأموال و حظر تمويل الإرهاب؛ كما يقوم خبراء المحتوى في القسم بتنظيم النشاط المصرفي من خلال صياغة قواعد القياس والإفصاح والإبلاغ وتحليل تطور المخاطر والنشاط المصرفي. يقوم خبراء المحتوى في مجال حظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بترتيب المبادئ التوجيهية التنظيمية للنظام المصرفي وفقاً للمعايير الدولية المنشورة من قبل الجهات الرقابية الرائدة، كما يقوم بمراقبة التغييرات في بيئة النشاط التجاري والتكنولوجي والتغيرات في توجهات العملاء وتحديث التغييرات المطلوبة في تعليمات الإشراف في الميدان.

قسم التقييم المؤسسي: القسم مسؤول عن التقييم المستمر للمخاطر، وصياغة التقييمات الدورية فيما يتعلق باستقرار وإدارة المؤسسات المصرفية، وتقييم كفاية رأس المال الذي تحتفظ به المؤسسات الخاضعة للإشراف في ضوء ملف المخاطر العام، كل ذلك على أساس المجموعة.

يتم تنفيذ عملية تقييم المخاطر من خلال المنهج القائم على المخاطر، وبالإشارة إلى جميع المخاطر، بما في ذلك مخاطر AHA. ويستخدم هذا التقييم لتركيز النشاط الحالي، وتخصيص الموارد لمراكز المخاطر، للكشف عن التطورات السلبية والشاذة في النشاط والمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية، وبالتالي اتخاذ إجراءات الإصلاح في أسرع وقت ممكن.

قسم «بنك - عميل»: يعمل القسم على غرس ثقافة عادلة

مخاطر غسل الأموال الرئيسية ومعلومات عامة عن الكيان وطبيعة ونطاق أنشطته.

التعاملات مع مجلس الإدارة والإدارة: علاقات منتظمة مع مجلس الإدارة والإدارة العليا للكيانات الخاضعة للإشراف، لا سيما تلك التي لها أهمية نظامية.

مراقبة المخاطر والاتجاهات الناشئة: تحديد اتجاهات المخاطر الرئيسية من خلال آليات مثل التعاون مع المنظمين الآخرين، والبيانات ذات الصلة بالمخاطر في جميع أنحاء النظام، والمحادثات مع الكيانات المنظمة والمراقبة المستمرة للأخبار.

استخدام الاستبيانات: يمكن أن تشمل الاستبيانات جوانب مختلفة من ضوابط إدارة المخاطر في الكيان، بما في ذلك إطار الحوكمة الحالي، وتحديثات السياسات والإجراءات ذات الصلة وقوة استخدام الضوابط.

مراجعة جودة التقارير المقدمة لمجلس الإدارة والإدارة: تقييم قوة هيكل حوكمة الشركات وإطار عمل الكيانات وكذلك مدى كفاية الإبلاغ عن ضوابط غسل الأموال لمجلس الإدارة والإدارة، كمؤشر على ثقافة المخاطر من الكيان الخاضع للإشراف، ويمكن إجراء الاختبارات في الموقع أو عن بُعد.

مراجعة السياسات والإجراءات: تقييم كفاءة وفعالية سياسات وإجراءات الجهات للتخفيف من مخاطر غسل الأموال.

إجراء المقابلات: تسمح المقابلات مع هذه الفرق والمسؤولين المختلفين للمشرفين بتقييم مستوى فهم وقدرة موظفي الهيئة الخاضعة للإشراف، لتحديد مخاطر غسل الأموال والحد منها بشكل فعال من خلال تنفيذ الضوابط. تسمح المناقشات مع مجلس إدارة الكيان والإدارة العليا للمشرفين بتقييم قدراتهم، والوعي بالمخاطر، والنهج المتبع في التعامل مع مخاطر غسل الأموال، والتعرف على «ثقافة الامتثال». تسمح المقابلات مع الفرق التي تؤدي الضوابط الميدانية، للمشرفين، بتقييم التنفيذ الفعلي للإرشادات لضمان التوافق بين ثقافة الامتثال التي وضعها مجلس الإدارة وتنفيذها الفعلي.

مراجعة تقارير المراجعة الداخلية والخارجية لتحديد مجالات الضعف المحتملة في الكيانات الخاضعة للتنظيم لغرض إجراءات إشرافية إضافية، ويمكن إجراء الاختبارات في الموقع أو عن بُعد.

إجراء عمليات تدقيق مخصصة في الجهات الخاضعة للإشراف: خطة العمل الإشرافية مستمدة من عملية تقييم شاملة لفاعلية إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراكز المخاطر المحددة في هذا السياق. تأخذ العملية المذكورة في الاعتبار، النتائج التي ظهرت كجزء من عمليات التفنيش أو التدقيق والمستندات الواردة من البنوك، والمراجعات التي أجريت في مكاتب الإشراف المصرفي والمناقشات مع إدارات البنوك، تقارير دورية للرقابة على البنوك، نقاط الخطر المحددة في تقييم مخاطر النظام المصرفي، من قبل مجموعة العمل المالي وهيئة حظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إجراء عمليات تدقيق ومراجعات: يتم إجراء المراجعات المواضيعية على العديد من الكيانات، غالباً من نفس القطاع، مع التركيز على واحد أو أكثر من مجالات المخاطر المحددة لأنظمة إدارة مخاطر غسل الأموال في الكيانات.

متابعة تصحيح الأخطاء: التحقق من أن الأخطاء التي تم تحديدها مسبقاً قد تم تصحيحها بشكل مناسب في الوقت المحدد، وكذلك ما إذا كانت هناك حاجة لإجراءات فحص إضافية.

التواصل مع الجهات الحكومية والإنفاذ والقطاع الخاص، والقيام بأنشطة التوعية لنقل توقعات الرقابة إلى الشركات الخاضعة للإشراف وزيادة الوعي بين الجهات الخاضعة للإشراف فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مناقشات مع المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص حول القضايا الأساسية في هذا المجال. يمكن عمل النشاطات المذكورة أعلاه من خلال ورش العمل والدورات التدريبية والمنتديات

تقرير

مشاريع استيطانية بالجملة في الضفة والقدس

مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة: هناك مخططات لإقامة 28 بؤرة استيطانية جديدة

الاتحاد الأوروبي: الاستيطان في الضفة والقدس تضاعف وندعو إسرائيل إلى إنهاء جميع أنشطتها الاستيطانية

دعوات استيطانية لإقامة 28 بؤرة استيطانية في الضفة

وأشار مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة الغربية، إلى أنه "حسب الوضع الراهن الحالي، الأمور في بداية الخطر، وعلى الرغم من ذلك الاستيطان كل يوم يستشري وهناك عطاءات يتم طرحها لبناء الوحدات الاستيطانية، وكل يوم هناك استيلاء جديد وسط مشاركة جيش الاحتلال رسمياً مع قطعان المستوطنين على الأرض لحياتهم وتحقيق مخططاتهم الاستيطانية ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية وطرد المزارعين من أراضيهم"، مؤكداً أنه أمر خطير للغاية. وحول ما نحتاجه على الأرض كفلسطينيين للتصدي لهجمات المستوطنين، قال دغلس، إنه يجب تفعيل المقاومة الشعبية في مختلف المناطق وعدم اقتصرها في منطقة على حساب أخرى، كما أنه يجب تعزيز المقاومة الشعبية في كل المناطق الفلسطينية. أما عن دور الجهات الرسمية، أضاف: يجب إقامة كل المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي مثل مشاريع شق الطرقات ودعم المزارع الفلسطيني وتوفير المياه والكهرباء في المناطق المعرضة لخطر المشاريع الاستيطانية، والاهتمام بكل التفاصيل في هذه المناطق، وأن نكون كذلك على قدر المسؤولية لأننا نمر بمرحلة خطيرة وصعبة إذا ما تم انتظار تطبيق قرارات الشرعية الدولية على الأرض التي تتصل منها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وعلينا أن ننتشر في الميدان سواء بحالة مقاومة أو دعم استراتيجي.

وفي ما يخص مشروع إقامة وحدات استيطانية جديدة في القدس، فقد صادقت لجنة حكومية إسرائيلية، الأسبوع الماضي وحده بشكل مبدئي على خطة استيطانية جنوب شرق القدس، والتي تقضي ببناء 1446 وحدة استيطانية جديدة في "القناة السفلية" المقامة على أراضي بلدة صور باهر وبين مستوطنتي "هار حوماه" و"جفعات هاماتوس".

وبحسب منظمات حقوقية تعنى بالاستيطان؛ فقد أرجأت حكومة الاحتلال المصادقة على مخطط جديد لإقامة 473 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة "جفعات هشاكيد" المقامة على أراضي بلدة بيت صفا جنوب مدينة القدس المحتلة.

وذكرت المنظمات، أنه كان من المقرر عقد اجتماعات حكومية للمصادقة على عدد من المشاريع الاستيطانية في وقت سابق، ولكن تم تأجيلها بسبب زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن للمنطقة.

أظهرت تقارير حديثة، ارتفاع معدل الاستيطان في الضفة الغربية والقدس بشكل كبير، حيث أقام الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الماضي 2021 وحده أكثر من 22030 وحدة استيطانية، منها 14894 في شرق القدس (تضاعف العدد أكثر من الضعف مقارنة بالعام 2020 الذي وصل فيه عدد الوحدات الاستيطانية الجديدة في القدس إلى 6288) و 7136 وحدة في الضفة الغربية.

خاص الحدث

الأراضي التي ينوي الاحتلال الاستيلاء عليها ذات ملكية خاصة ولم تتم مصادرتها من قبل. ورأى حقوقيون، أن الطرح الخاص بتوسيع مستوطنة "موفو حورون"، جاء للالتفاف على قرار حكومة الاحتلال الصادر في قضية مستعمرة "ألون موريه" التي أقيمت على أراضي ذات ملكيات خاصة، وبعد أن قام جيش الاحتلال بوضع اليد على هذه الأراضي لأسباب عسكرية ولمدة مؤقتة؛ تم بناء مستوطنة مدنية عليها ثم اضطرت المحكمة العليا الإسرائيلية للاعتراف بحق أصحاب الأرض الحقيقيين بإخلاء أراضيهم، وبالتالي كان قرار إخلاء مستعمرة "ألون موريه" بعد جدل سياسي وقانوني غير مسبوق وشكل سابقة يمكن الاستناد إليها. وقال مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة الغربية، غسان دغلس، في لقاء مع "صحيفة الحدث"، إنه خلال الأسابيع الماضية كانت هناك تجمعات كبيرة للمستوطنين وخصوصاً في سلفيت ورام الله والخليل، جاءت عقب دعوات من قبل جمعية استيطانية "نحاله" الاستيطانية لإقامة 28 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية.

وأضاف دغلس، أن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فور علمها بأي تجمع استيطاني، تتصل بالمجالس البلدية للمناطق التي يحاول المستوطنون الاستيلاء على أراضيها، وذلك لتحثهم على تفعيل طرق ووسائل المقاومة الشعبية والتصدي للمستوطنين ومحاولاتهم الاستيلاء على أراضيهم وممتلكات الفلسطينيين وطردهم. وبحسب دغلس، فإنه "إذا تواجد أي مستوطن في أرض فلسطينية لنصف يوم فإنها تتحول إلى بؤرة استيطانية". وأردف: تركزت نشاطات المستوطنين في الفترة الأخيرة في سلفيت ورام الله والخليل، في محاولة لفرض سياسة أمر واقع في ظل الأطماع والمخططات الاستيطانية التي تعمل عليها حكومة وجيش الاحتلال والجمعيات الاستيطانية على كامل الأرض الفلسطينية.

وخلال الأسابيع الماضية، بدأت المستوطنون بتنظيم تجمعات في مختلف المحافظات تركزت في رام الله وسلفيت والخليل، بالتزامن، بدعوة من جمعيات استيطانية متطرفة، في محاولة لإقامة بؤرة استيطانية جديدة على أراضي الفلسطينيين، ونقلت وسائل إعلام عبرية، أن المستوطنين تمكنوا من إقامة بؤرتين قرب مستوطنات بساغوت وتلمونيم برام الله، وبؤرتين قرب مستوطنة كريات أربع في الخليل، وبؤرتين قرب مستوطنتي بركان ورفافا قرب سلفيت.

ولم تتوقف المشاريع الاستيطانية عند هذا الحد، فالأسبوع الماضي وحده، صادق الاحتلال على عدد من المشاريع الاستيطانية، أبرزها في القدس ورام الله. ويقضي واحد من المخططات بتوسيع مستوطنة "موفو حوران" جنوب غرب رام الله، على أراضي بلدة بيت لقسا وبيت نوبا، بحيث من المخطط أن تصدر قوات الاحتلال ما يقارب 258 دونماً من المنطقة المعروفة باسم "خربة ركوبس"، حيث يهدف المخطط لإقامة 251 وحدة استيطانية جديدة بالإضافة إلى شق شوارع وإقامة مواقف سيارات ومقبرة وغيرها، بحيث سيتم توسيع المستوطنة من الشمال والجنوب والشرق على شكل هلال على حساب أراضي الفلسطينيين الزراعية في المنطقة.

وبحسب مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية، فإن اللافت للانتباه في هذا مخطط توسيع مستوطنة "موفو حورون"، هو أنه قد صدر عن القائم على إصدار التصاريح في الأراضي المستولى عليها لأغراض عسكرية، في إشارة إلى أن الأراضي موضوع التخطيط الجديد قد تم وضع اليد عليها لأغراض عسكرية، لكن سلطات الاحتلال عملت على تحويلها لأغراض استعمارية استيطانية بحتة، مشيراً إلى أن

**ادفعوا فواتير شركة
مدى العرب من تطبيق
محفظتي PALPAY**

**واحصلوا على
شهر
مجاني**

للحزيد من المعلومات أوج استفسارات
ممكنكم التواصل معنا فستلال
1700999 666
1800999666
00970568848030

**التوجيهي عليك
والباقي علينا**

**لطلاب الثانوية العامة
فرحتكم السنة غير**

استرجعوا قيمة
طلب رسوم حجز المقعد
عند الدفع باستخدام
تطبيق محفظتي PALPAY

الاتحاد الأوروبي: المستوطنات غير قانونية وندعو إسرائيل إلى إنهاء جميع أنشطتها الاستيطانية

وأكد المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، شادي عثمان، على موقف الاتحاد من الاستيطان قائلاً: المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، ودعونا إسرائيل إلى إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ عام 2001.

وأشار عثمان في لقاء مع "صحيفة الحدث"، إلى أن الاتحاد الأوروبي يتابع بشكل مباشر وشبه يومي ومستمر لما يجري على الأرض فيما يخص أي عملية توسع استيطاني أو إقامة بؤر استيطانية جديدة. موضحاً: يعد الاتحاد الأوروبي تقارير ومتابعات دورية لما يجري على الأرض، وهذا أمر مهم في عملية التوثيق ومتابعة القضية مع الاحتلال الإسرائيلي في اللقاءات السياسية التي تحصل. وأردف المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي في فلسطين، أن الاتحاد الأوروبي يعمل على تقديم الدعم للفلسطينيين خاصة في المناطق المصنفة ج وشرقي القدس التي تواجه بشكل أساسي هذه الأزمة الاستيطانية. مؤكداً أن التقارير الدولية التي يعدّها الاتحاد بالخصوص تمثل مرجعية لما يحدث من نشاطات استيطانية على الأرض ومرجعية لكل الحوار والجلسات السياسية والاتصالات الدبلوماسية كونه يعطي وقائع حقيقية لما يحدث على الأرض الفلسطينية.

وأظهر تقرير حديث للاتحاد الأوروبي، أن الاستيطان في العام 2021، تركز في مناطق E1 في القدس، وفي "القناة السفلية" بمنطقة صور باهر، وكذلك في مشروع مستوطنة "عطروت" شمال شرق القدس تحديداً على

أراضي مطار القدس الدولي. معتبراً أن ما يجري مثير للقلق وجاء لتعميق المشاريع الاستيطانية على الرغم من إعلان حكومة الاحتلال التزامها بالوضع الراهن. وحذّر الاتحاد الأوروبي من أن تشييد هذه المستوطنات، سيؤدي إلى فصل شرق القدس عن المناطق الحضرية الرئيسية في الضفة الغربية، مثل الخليل ورام الله، وبالتالي سيكون لها تداعيات خطيرة على الاستمرارية الحضرية الفلسطينية وتشكل تهديداً خطيراً لحل الدولتين القابل للحياة.

وقال التقرير الصادر حديثاً عن الاتحاد الأوروبي: "شملت الاتجاهات والتطورات الأخرى التي ساهمت في التوسع الاستيطاني في الفترة المشمولة بالتقرير، التقدم في مشاريع البنية التحتية والطرق وكذلك إنشاء ما يسمى بمزارع البؤر الاستيطانية غير القانونية الجديدة كما ترافق ارتفاع خطط التوسع الاستيطاني من قبل السلطات الإسرائيلية مع اتجاه مقلق لتزايد عنف المستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة".

من جانبها، حذرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، من خطورة دعوات جمعيات يهودية لإقامة بؤر استيطانية جديدة في الضفة الغربية، قائلة، إنها تنظر بخطورة لتوظيف الانتخابات والتنافس الحزبي في الساحة الإسرائيلية لسرقة ومصادرة المزيد من الأرض الفلسطينية بهدف توسيع وتعميق الاستيطان.

وحذرت الخارجية الفلسطينية، من التحضيرات التي تقوم بها جمعيات استيطانية خاصة "نحاله" للبدء بتنفيذ مخططاتها في غمرة الانتخابات لبناء عشرات البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية، محملة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن تنفيذ هذه المخططات، وتوفير الحصانة والحماية لعناصر

الجماعات الاستيطانية الذين يمارسون أبشع أشكال الاعتداءات والعنصرية بحق المواطنين الفلسطينيين وأرضهم.

وطالبت الخارجية، المجتمع الدولي بسرعة التحرك والاهتمام بما تنوي الجمعيات الاستيطانية تنفيذه على الأرض في الضفة الغربية، محذرة من تداعياته ومخاطره على ساحة الصراع برمتها. وأكدت عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة خاصة القرار رقم (2334) يشجع الاحتلال الإسرائيلي وجمعياتها الاستيطانية على الإمعان في سرقة المزيد من الأرض الفلسطينية المحتلة وتكريس الاحتلال.

واعتبرت حركة حماس، في بيان صدر عنها، أن إعلان جمعية "نحاله" الاستيطانية استعدادها تدشين بؤر استيطانية في الضفة الغربية، عدوان سافر على الأرض الفلسطينية، وجريمة منظمة وانتهاك فاضح للأعراف والمواثيق الدولية، وهي نتاج للدعم الأمريكي المفتوح لإسرائيل ولسياساتها الاستيطانية والتهويدية. داعية الشعب الفلسطيني إلى التصدي لقطعان المستوطنين، وقطع الطريق عليهم، والحيلولة دون تنفيذ مخططاتهم في سرقة الأرض عبر تصعيد المقاومة الشاملة بكل السبل المتاحة.

يذكر، أن الاحتلال الإسرائيلي سيطر على أجزاء واسعة من الضفة الغربية بعد حرب 1967 وأقام عليها المستوطنات، التي تعتبر مخالفة للقانون الدولي، وأصدر مجلس الأمن قرار رقم (2334) في 23 ديسمبر 2016، وحث على وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ونص القرار على مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض المحتلة منذ العام 1967.



صراع الغاز بين إسرائيل ولبنان.. ورسالة طائرات حزب الله المسيرة

أشار الوزير عبد الله بو حبيب إلى أن خطوة حزب الله تمت خارج إطار مسؤولية الدولة والسياق الدبلوماسي، وبالتالي فهي غير مقبولة بل تعرض لبنان للخطر. حتى أن بو حبيب أعرب عن دعمه للجهود التي يقودها الوسيط الأمريكي عاموس هوشستين للتقدم بالتسوية بين إسرائيل ولبنان، وطالب بتسريع المفاوضات، وقدر أن هناك فرصة لاختتامها بحلول سبتمبر. ولمح إلى أنه يتوقع من حزب الله التحلي بالمسؤولية والوفاء بالتصريحات السابقة، والتي بموجبها سيدعم قرارات قيادة الدولة في هذا الشأن.

في 25 أيلول رد حسن نصر الله على الوزير بو حبيب بشكل ضمنى، وهدد بأنه في حال بدأ استخراج النفط والغاز من كاريش في سبتمبر «قبل أن يأخذ لبنان حقه، فنحن ناهبون إلى مشكلة، ووضعنا هدفاً، وناهبون إليه من دون أي تردد، وكل ما يحقق هذا الهدف سنلجأ إليه». ورأى نصر الله أن «الدولة اللبنانية عاجزة عن اتخاذ القرار المناسب الذي يحمي لبنان وثرواته، لذلك فإن المقاومة مضطرة إلى اتخاذ القرار».

وشدد نصر الله في مقابلة صحفية على أن «الهدف هو أن يستخرج لبنان النفط والغاز، لأن هذا هو الطريق الوحيد لنجاته». وأوضح أن «الدولة اللبنانية قدمت تنازلاً كبيراً من خلال ما طلبته من الوسيط الأمريكي عندما تحدثت عن الخط الـ 23، مشيراً إلى أن «الكرة الآن ليست في ملعب لبنان؛ لأنه هو الممنوع من استخراج النفط والغاز في المنطقة غير المتنازع عليها».

فاقم وصول الحفارة العائمة لشركة Energian اليونانية البريطانية إلى الحدود البحرية بين فلسطين ولبنان في 5 حزيران يونيو الماضي (على بعد حوالي 80 كيلومتراً من الساحل الإسرائيلي)، تمهيداً لبدء إنتاج الغاز من حقل كاريش؛ التوترات بين إسرائيل ولبنان بسبب الخلاف بينهما حول موضوع ترسيم الحدود البحرية، وأثار ردود فعل وتهديدات قاسية من مختلف الأطراف والأطراف السياسية في لبنان.

أن بدأ تشغيل نظام الدفاع الجوي لدى الحزب تمكن من تقليص حرية الحركة الجوية الإسرائيلية في الأجواء اللبنانية. وفي 5 أبريل 2022، تم تأكيد التصريحات من قبل قائد القوات الجوية الإسرائيلية المنتهية ولايته، اللواء عميكام نوركين، الذي اعترف في مقابلة أمام الكاميرات قائلاً إنه في العام الماضي، تضررت حرية إسرائيل في العمل في لبنان بالفعل.

لقد أشاد أنصار حزب الله في لبنان بإطلاق الطائرات بدون طيار، لكن أطرافاً أخرى في لبنان رفضت ما قام به الحزب، وهو ما أوقع اشتباكاً لفظياً بين أنصار الطرفين. وانتقد مناصرو حزب الله بشكل علني ومباشر القيادة اللبنانية التي تفضل المسار الدبلوماسي. في المقابل

خاص الحدث

يقول اللبنانيون إن جزءاً من حقل كاريش موجود في الأراضي اللبنانية وأن الإنتاج منه المقرر في الربع الأخير من عام 2022 يضر بالمصالح اللبنانية. بينما أكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في خطاب شديد اللهجة ألقاه في 9 يونيو 2022، أن استخراج الغاز من حقل كاريش هو خطوة عدوانية تجاه لبنان ومحاولة لنهب ثرواته الطبيعية، وهدد بأن حزب الله لديه المقاتلين والقدرات اللوجستية والاستخباراتية لمنع إسرائيل من القيام بذلك. وأكد أن القضية لا تقل أهمية عن تحرير الأراضي اللبنانية، وأنه شخصياً لا يخشى الصراع مع إسرائيل، التي يقول إنها تعترف بقدرة الحزب على إلحاق أضرار جسيمة به.

وفي هذا السياق، أرسل حزب الله أربع طائرات بدون طيار غير مسلحة باتجاه حقل كاريش (واحدة في 29 يونيو وثلاث في 2 يوليو)، وقد اعترضتها إسرائيل. كان هذا العمل بمثابة تحرك واع وموجه ضد إسرائيل وفي نفس الوقت تجاه مختلف الأطراف في لبنان. الشق المتعلق بإسرائيل، كان الهدف هو الردع في المقام الأول، مع الأخذ في الاعتبار إظهار التصميم على تنفيذ تهديدات نصر الله بالقيام بعمل عسكري أيضاً في المستقبل لمحاولة إنشاء معادلة ردع جديدة ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي في المجال الجوي والبحري أيضاً على حساب التصعيد والمخاطرة بالصراع. في مواجهة الأطراف المتنافسة والرأي العام في لبنان، من المهم لحزب الله أن يثبت مكانته كـ «حامي لبنان» خاصة في ظل الدعوات من بعض الأطراف اللبنانية بنزع سلاحه تلبية لرغبات أمريكية وغربية.

يرى نصر الله أن استخدام الطائرات بدون طيار وأنظمة الدفاع الجوي هو نوع من التوازن الاستراتيجي لتفوق إسرائيل الجوي الإقليمي. علاوة على ذلك، زاد حزب الله مؤخراً من استخدامه للطائرات بدون طيار للتصوير في خدمة دعيته العسكرية ضد إسرائيل، حيث يقوم تقريباً بشكل يومي بمراقبة أعمال البناء على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية. منذ حوالي ثلاثة أشهر، توغلت طائرة صغيرة بدون طيار في عمق المجال الجوي الإسرائيلي. وتفاخر نصر الله، العام الماضي بأنه «منذ



النهائية للحكومة اللبنانية، ومنع إحالتها إلى مجلس النواب للمصادقة عليها. وأصبح الموقف اللبناني أكثر صلابة، وقد تسبب ذلك في توقف الجولة في 2020. حاول الأمريكيون مرة أخرى التوسط بين الطرفين ابتداء من نوفمبر 2021 وأرسلوا كبير مستشاري الطاقة في وزارة الخارجية، عاموس هوشستين، للتوسط بين الطرفين، لكن بعد عدة جولات من المشاورات مع الإسرائيليين واللبنانيين، لم يحرز هوشستين أي تقدم. وتبدو إسرائيل عازمة على تعزيز إنتاج الغاز من كاريش، انطلاقاً من مزاعمها أن هذا الحقل في «مياها الاقتصادية»، والأكثر من ذلك، فإن اقتراح التسوية للحكومة اللبنانية يوحى بذلك. ويحاول الجيش الإسرائيلي التأكيد أن اعتراضه للطائرات المسيرة بعيداً عن منصة الحفر دليل قدرة إسرائيل على حماية المنصة وإحباط محاولات إلحاق الضرر بها.

وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات الإسرائيلية هي أن حزب الله حاول استفزاز إسرائيل بإرسال الطائرات بدون طيار من أجل أن ترد عسكرياً ليقوم هو الآخر بالرد وبالتالي نفس المحاولة الدبلوماسية الحالية للتوصل إلى حل وسط، والتي تبدو أكثر جدية من سابقتها. لذلك، في هذه المرحلة، تعمل إسرائيل على التركيز في العملية الدبلوماسية وحتى النظر في تسويات اقتصادية لصالح التنازل في الموقف. بالتزامن، تعمل إسرائيل على تصوير دور حزب الله في القضية بالسلب، وتحاول إظهار الحزب على أنه يمنع الحل الذي يساعد لبنان مالياً بل ويعرض أمن مواطنيه للخطر دون استشارة السلطات المخولة بذلك في لبنان، وذلك من أجل تعميق الانتقاد الداخلي له.

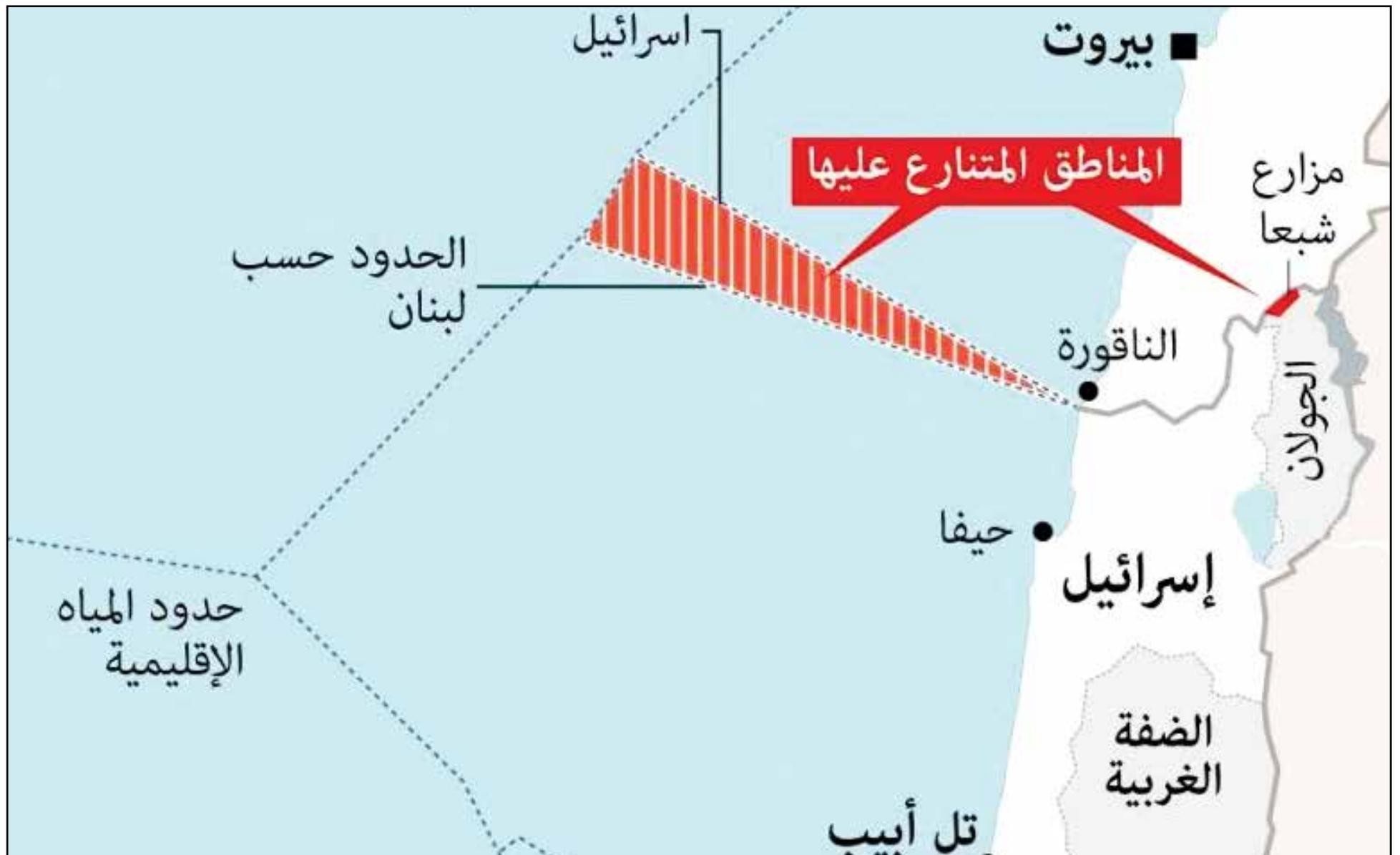
ليس من الواضح في هذه المرحلة ما إذا كان حزب الله ينوي تنفيذ تهديداته بمهاجمة الحفارة، بالنظر إلى رد الفعل الإسرائيلي والدولي المتوقع على مثل هذه الخطوة. وبغض النظر عن احتمال وقوع رد عسكري إسرائيلي والخوف من التصعيد الذي قد يلحق ضرراً جسيماً بمصالح لبنان، والذي هو أيضاً في أخطر أزمة عرفها في تاريخه، فإن الهجوم على منشأة مملوكة لشركة Energian سيؤدي إلى إشكالية دولية لمكانة المنظمة الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه عقب تهديدات نصر الله في 9 يونيو، استدعت وزارة الخارجية اليونانية المندوب اللبناني في أثينا واحتجت على ذلك.

وفيما يلي بعض المعالم الرئيسية في تطور المفاوضات بين لبنان وإسرائيل حول هذا الموضوع:

في الجولة الأولى من المفاوضات بين إسرائيل ولبنان حول ترسيم الحدود البحرية (2010-2012) بوساطة الأمريكي فريد هوف، قدم لبنان موقفاً بموجبه تكون الحدود البحرية مع إسرائيل عند النقطة 23. وظلت هناك فجوة تبلغ 860 كيلومتراً مربعاً بين هذا الخط والخط الذي تم اقتراحه إسرائيل. لكن جهود هوف باءت بالفشل بسبب عدم استجابة لبنان للتسوية التي اقترحتها والتي قبلتها إسرائيل، والتي بموجبها سيتم تقسيم المنطقة المتنازع عليها بين لبنان (55%) وإسرائيل (45%). عملية الموافقة على الخط 29، التي يلتزم بها حزب الله، كموقف رسمي للبنان، لم تكتمل حتى الآن وليس لها أساس قانوني. أوقف الرئيس ميشال عون الموافقة

ويعارض حزب الله من حيث المبدأ إجراء اتصالات مباشرة مع إسرائيل، وهو ما قد يعني ضمناً الاعتراف بها أو فتح باب لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية معها، لكنه لم يستطع منع وجود مفاوضات بشكل كامل، والتي تم تعليقها وإيقافها لأكثر من عقد من الزمان. لكن استئناف الاتصالات الدبلوماسية بوساطة أمريكية اليوم، في ضوء الوضع الاقتصادي الصعب في لبنان، يضعه في وضع إشكالي: من المهم أن يؤثر حزب الله بل ويمنع أي اتفاق محتمل قد يتضمن تسوية إقليمية-اقتصادية أو مصحوبة بسماوات التطبيع مع إسرائيل، لذلك يحاول تصويرها على أنها تعمل ضد مصالح لبنان وضد قيادته.

حزب الله منزعج بشكل خاص من التغيير الملحوظ في الموقف الرسمي للبنان من مسألة الخلاف على ترسيم الحدود مع إسرائيل، والذي يتمثل هدفه الأساسي في العودة إلى المسار الدبلوماسي. بعد وصول منصة كاريش، استدعى اللبنانيون الوسيط الأمريكي إلى بيروت وفي لقاءات معه (14-13 يونيو) وعرض عليه اقتراح تسوية يعكس ليونة في موقف ومطالب لبنان مقارنة بما تمت صياغته في العامين الماضيين. يتألف الاقتراح اللبناني من ثلاثة عناصر رئيسية: (1) سيتبنى لبنان مرة أخرى موقفه المألوف في الماضي، المتمثل في ترسيم الحدود على طول الخط 23. (2) جميع الأرباح من الغاز المنتج من حقل قانا للغاز هي من حق لبنان، (3) لن تنتج إسرائيل الغاز من حقل كاريش إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق. تم تقديم هذا الموقف في 24 يونيو من قبل هوشستين إلى الجانب الإسرائيلي، لكن لم يتم إعطاء رد رسمي من إسرائيل بعد.



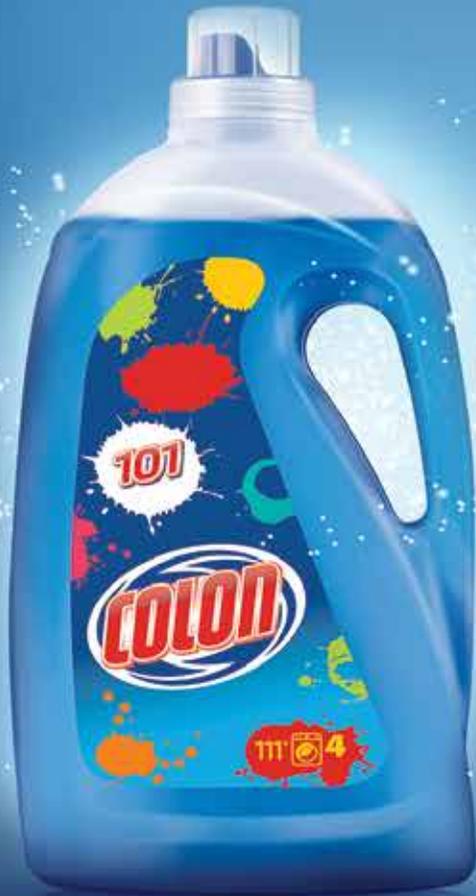
reckitt®



Medical Supplies and Services Company
شركة التوريدات والخدمات الطبية



لازالة اصعب البقع والرائحة
منعشة للغسيل



تقرير إسرائيلي خطير: القوات البرية الإسرائيلية غير مستعدة للمواجهة القادمة

من كوخافي تم إنشاء العديد من المقار في جيش الاحتلال الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، وتم تعزيز المقر بشكل غير متناسب على حساب النهاية العملية، التي تعاني من مشاكل خطيرة. لكن من الواضح أن هيئة الأركان ترفض هذه الادعاءات والمزاعم على اعتبار أنه لا يمكن رؤية الصورة الكاملة في الوقت الحالي، معتبرة أنها قامت بجلب قدرات مبتكرة ومتقدمة إلى ساحة المعركة.

وبينت الصحيفة أن الوحدات العملياتية في جيش الاحتلال الإسرائيلي أبلغت أيضاً عن أنها محبطة جداً، ولديها شعور بأن المستويات العسكرية والسياسية العليا لا تثق بها، وتعمل كل ما في وسعها لعدم تفعيلها في يوم المعركة. وقد تمت الإشارة إلى هذه القضية في العام الماضي، عندما تقرر عدم تفعيل القوات البرية خلال عملية "سيف القدس". لكن في قيادة الجيش يزعمون أن المعركة البرية يجب ألا تستخدم إلا كملاد أخير، لكنهم أكدوا أنه في حرب لبنان الثالثة لن يكون هناك خيار سوى استخدام القوات البرية لهزيمة حزب الله.

وأكدت الصحيفة أنه داخل المستويات المختلفة في جيش الاحتلال، هناك أيضاً تحذيرات من مشاكل أكثر خطورة، والتي تتعلق أساساً بسلاح المدرعات، الذي عانى لسنوات من الحافز السيئ للغاية، ومن الاستنزاف والتخفيضات الكبيرة في الميزانية والأفراد، وأيضا نادراً ما يتم إبراز مركزية سلاح المدرعات في وسائل الإعلام، لكن أي شخص يفهم بالعلوم

نشرت صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية، تقريراً موسعاً عن استعدادات القوات البرية لجيش الاحتلال للمعركة القادمة سواء على جبهة قطاع غزة أم الشمال (حزب الله). معتبرة أن تزايد التهديدات على الجبهة الشمالية، والتقديرات بإمكانية وقوع حرب قريبة واسعة مع حزب الله، يجب أن يثير القلق لدى كل مستوطن في "إسرائيل" بسبب عدم جاهزية القوات البرية لمثل هذه المعركة.

وبحسب الصحيفة، تولى رئيس أركان جيش الاحتلال، أفياف كوخافي، منصبه قبل ثلاث سنوات ونصف، وقد جاء يحمل مجموعة متنوعة من الأفكار المبتكرة. كان الغرض من العديد منها، حتى لو كان بطريقة غير معلن عنها، هو تحسين قدرة القوات البرية على التعامل مع الحرب القادمة. وتابعت الصحيفة العبرية: "مع ذلك، قبل بضعة أشهر من انتهاء ولاية كوخافي، أجرينا محادثات مع العديد من الضباط، وخاصة ممن هم في الخدمة الدائمة، والذين أكدوا لنا أنه على الرغم من وجود نية للتغيير، إلا أن هناك فجوة كبيرة بين الأفكار والواقع على الأرض. وأوضح الضباط، أنه بتوجيه

ترجمة الحدث

وأشارت الصحيفة إلى أن الجدل الدائر حول استعداد جيش الاحتلال للحرب ليس جديداً. فمنذ حرب لبنان الثانية، باستثناء عدد قليل من العمليات المحدودة في غزة، لم يتم استخدام القوات البرية، وكان هناك تدهور مستمر في وضعها ومستوى استعدادها. ورغم أن مسؤولي هيئة الأركان العامة والمستوى السياسي، هما من يحدد ما إذا كان الجيش مستعداً لحرب برية أم لا، إلا أن الإسرائيليين لن يتسامحوا مع أي خسارة قادمة.





الجيش الإسرائيلي طريقة لتحسين جاهزية القوات البرية بشكل كامل، وسلاح المدرعات على وجه الخصوص، قبل المواجهة القادمة.

وصرح المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي رداً على ذلك، أن "بعض المزاعم الواردة في التقرير خاطئة والبعض الآخر خال من أي أساس ولا يعكس الوضع في الجيش الإسرائيلي بشكل عام، وفي القوات البرية بشكل خاص". وأضاف "يتطور الذراع البري، بوحداته ومقاتليه، ويتغير، ويكيف نفسه بمعدل مرتفع مع ساحة المعركة المستقبلية. وقد تم تعريف المعركة البرية على أنها هدف مركزي من قبل رئيس الأركان ولهذا الغرض يتم استثمار العديد من الموارد والجهود في هذا السياق، وفي إطار ذلك تم إنشاء قيادة التدريب والتكوين واللواء المهاجم وداخله المدرسة الهجومية، كما تم إنشاء الوحدة متعددة الأبعاد وهي وحدة ميدانية قتالية ذات قدرات إبداعية وقدرات تشغيلية متنوعة.

وأوضح أنه "تم اختبار قدرات القوات البرية في عدد من التدريبات والدورات التدريبية في العام الماضي، وثبت أنها تلبى المعايير المطلوبة، بما في ذلك في تدريب هيئة الأركان المشتركة (عربات النار)".

وقال إنه "في السنوات الأخيرة، تم استثمار العديد من الموارد لتحسين جاهزية وكفاءة جميع الوحدات البرية، العادية والاحتياطية، عن طريق زيادة كمية ونوعية التدريبات، بما في ذلك إنشاء أجهزة محاكاة والتدريب والتحسينات التكنولوجية التي تمكن من تحسين التدريب والاستعداد للمعركة".

وتابع قائلاً إن "الادعاء باستثمار موارد لصالح إنشاء مقرات على حساب الاستثمار في القوات البرية - خال من أي أساس. والعكس صحيح، حيث تم إنشاء العديد من المقرات والوحدات. الغرض منه هو تعزيز "الميزة" العملياتية في الميدان والقدرات النارية والاستخبارات والوسائل الأخرى للوحدات الميدانية أثناء التشغيل. ملخصاً "إن اتجاه تقوية القوات البرية واضح وهو يحمل معه أنباء سارة للوحدات التنفيذية في الجيش الإسرائيلي".

عن العمليات والميزانيات واعتبارات أخرى. لكن من الناحية العملية، في عام 2022، يمتلك جيش الاحتلال الإسرائيلي عدداً صغيراً من الدبابات مقارنة بالماضي، ولديه ما مجموعه ثلاثة ألوية مدرعة عادية، ولواء تدريب منتظم يصبح في الحرب لواء مقاتلاً، وعدد ألوية مدرعة في الاحتياط.

وقالت الصحيفة إنه مع ذلك، فإن الأقسام المتبقية أيضاً لا تتأثر بالقوى العاملة، وفي الأوساط العسكرية يزعمون أن القوى العاملة المخصصة أقل من احتياجاتهم. لكن في الواقع، كل جندي يخرج من أجل الخدمة في مجال آخر أو لأي سبب كان، يعطل فريقاً كاملاً من المقاتلين المدرعة.

وفق الصحيفة، يراقب جيش الاحتلال الإسرائيلي البيانات والملاحظات، وتم إرسال أعضاء منتدى الجيش الإسرائيلي لإجراء تدقيق على الأرض. إلا أن المسؤولين الميدانيين المطلعين على التفاصيل أفادوا في محادثات مغلقة أن الصورة المعروضة على منتدى الأركان العامة في كثير من الحالات بشأن جاهزية القوات والثغرات في القوى العاملة في الكتاب كانت خاطئة.

وبحسب المصادر نفسها، بعد فترة وجيزة من زيارة كبار الضباط للوحدات، حدث انخفاض حاد في مكانة القوى العاملة في الكتاب المقاتلة، حيث كانت عمليات التفيتيش مقررّة في وقت كان فيه وضع القوى البشرية في الكتاب ممتلئاً نسبياً، وهذا كله كان قبل تسريح جنود المدارس الدينية، وقبل أن يغادر الجنود للدورات المتخصصة، وقبل أن يتم استبعاد عدد من الجنود الآخرين من الخدمة ككل. من الناحية العملية، بعد فترة وجيزة من تلك المراجعات، عانى عدد غير قليل من الكتاب المقاتلة من نقص في القوة البشرية.

وتعترف دائرة الموارد البشرية في جيش الاحتلال الإسرائيلي بأنها ترغب في زيادة عدد الجنود الذين يتم إرسالهم إلى سلاح المدرعات. وفي نفس السياق، اعتبرت "إسرائيل اليوم" أنه يُحسب للضباط في الميدان أنهم ينتقدون من خلال القنوات المقبولة، وليس فقط من خلال وسائل الإعلام، حتى لا يتسبب ذلك بإحباط للإسرائيليين الذين يأملون أن يجد

العسكرية يدرك أنه لا يمكن اليوم تنفيذ أي عملية برية واسعة النطاق دون المدرعات، أو على الأقل دون دعم الدبابات، التي توفر التنقل والقدرة على البقاء وقوة نيران كبيرة للمعركة، وهذا هو السبب في أن أحدث عقيدة قتالية في جيش الاحتلال الإسرائيلي تتطلب التكامل بين القوات المختلفة، وفي حالة الطوارئ يتم تنظيم الوحدات في فرق مشتركة من المشاة والدروع والهندسة وأكثر من ذلك، وهذا يعني أنه إذا وصلت الألوية المدرعة التابعة للجيش الإسرائيلي إلى حرب لبنان الثالثة بمستوى منخفض من الكفاءة، فإن العملية البرية لجيش الاحتلال الإسرائيلي ستكون إشكالية، على أقل تقدير، ولن تحقق أهدافها.

وقالت الصحيفة العبرية، إن المشكلة في سلاح المدرعات لها أوجه عدة، من بينها انخفاض الدافع لدى الجنود للخدمة في الفيلق. بالإضافة إلى صعوبة وضع أفراد ذوي قدرات عالية في الدروع بسبب ضعف الحافز والاعتبارات الاقتصادية، فضلاً عن إجماع الجيش الإسرائيلي عن إجبار الشباب على التجنيد في سلاح المدرعات، واتجه الجيش الإسرائيلي قبل عدة سنوات إلى اتخاذ قرار بحل سرية نظامية من كل الكتاب وجمع السرايا التي قام بحلها في سرية احتياط، وحتى لو كان هؤلاء جنود احتياط مدربين، كما يزعم الجيش الإسرائيلي، فإنهم في نهاية المطاف جنود احتياط والأصل أن يقاتلوا كجزء من فوج نظامي.

وتابعت الصحيفة في تشخيصها للأزمة في سلاح البر التابع لجيش الاحتلال، مشيرة إلى أنه قبل بضع سنوات، أغلق الجيش الإسرائيلي سرية "المساعدة" في المدرعات، واستبدلها بسرية "التعريض والهجوم"، التي يتم تجنيد مقاتليها بشكل عام في ألوية المشاة. بالإضافة إلى حقيقة أن هذا يضلل المجندين، ويعد أيضاً ضرراً كبيراً لفيلق المدرعات.

ورأت الصحيفة أن هناك مشكلة خطيرة بنفس القدر تتمثل في حقيقة أن جيش الاحتلال الإسرائيلي قد حل في العقود الأخيرة عدداً كبيراً من الألوية المدرعة النظامية والاحتياطية. وتعددت أسباب ذلك، وشملت التغيير في طبيعة القتال، فضلاً

مطار رامون.. الرحلة الجوية التي يرفضها الفلسطينيين والسلطة

وبموجب شروط الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن السلطة الفلسطينية ممثليها الأمنيين والمدنيين على الجسر وسيكون هناك أقصى قدر من التنسيق بين الجانبين في الأمور ذات الاهتمام المشترك. فيما قال مسؤول فلسطيني لصحيفة "جيزواليم بوست"، إن الحكومة الفلسطينية تسعى لتنسيق موقفها مع الأردنيين بخصوص مطار رامون، خاصة وأن الأردنيين غير راضين على ما يبدو عن الاقتراح الإسرائيلي لأنه سيقلل من عدد الركاب الذين يستخدمون مطارات المملكة والمعابر الحدودية. بالإضافة إلى ذلك، أشار المسؤول إلى أن الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر مطار رامون سيطلب منهم أولاً التقدم للحصول على تصاريح لدخول إسرائيل، بعد ذلك، سيتعين عليهم السفر لمدة خمس ساعات على الأقل من الضفة الغربية إلى المطار الذي يقع بالقرب من إيلات.

معلومات حول مطار رامون

مطار رامون، هو المقترح الأبرز الذي يجري الحديث عنه، كأحد المقترحات التي سيدعمها الرئيس الأمريكي جو بايدن للفلسطينيين، حيث سيتمكن الفلسطينيون من السفر من خلاله. في حين أنهم حالياً يسافرون براً إلى الأردن ومن ثم عبر مطار الملكة علياء في عمان إلى الخارج.

افتتح مطار رامون الدولي في 21 يناير 2019، ويقع جنوب فلسطين المحتلة على بعد 18 كم من إيلات، وهو ثاني أكبر مطار لدى الاحتلال بعد مطار اللد (مطار بن غوريون)، ويتم التعامل معه حالياً كمطار رئيسي للهبوط الاضطراري وللرحلات الخارجية والداخلية.

يتربع المطار على مساحة تقارب 14 ألف دونم، وتم إعداد المدرج بطول 3600 متر وعرض 60 متراً، مما سمح لطائرات بوينج 777 وإيرباص A380 وإيرباص A350 بالإقلاع منه للرحلات الداخلية وإلى أوروبا والولايات المتحدة وآسيا الوسطى والشرق الأقصى.

كان الغرض الرئيسي من المطار هو توفير بديل لمطار إيلات غير القادر على استيعاب الطائرات الكبيرة، ولعدم قدرته على التعامل مع عدد كبير من الركاب، ويتضمن المطار برج مراقبة يبلغ ارتفاعه 47 متراً.

وتقدر تكلفة بناء المطار بـ 1.7 مليار شيقل، وتم تمويله من قبل هيئة المطارات، بعد بيع الأرض التي يقع عليها المطار في إيلات، وكذلك من مصادر خارجية.

في أكتوبر/ تشرين الأول 2013، أبلغ مسؤولون أردنيون، مسؤولين إسرائيليين، أنهم يعارضون بناء مطار رامون، لأن المطار أقيم بالقرب من مطار الملك حسين في العقبة. وفي يوليو/تموز 2015، قدم الأردن شكوى رسمية إلى منظمة الطيران المدني الدولي بشأن بناء المطار.

وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أنه في سبتمبر 2014، وكجزء من استخلاص الدروس من حرب 2014 على قطاع غزة، قرر تمديد مدرج الطائرات وجعل مطار رامون مطاراً دولياً، حتى لا يؤدي إغلاق مطار بن غوريون في أوقات الطوارئ والمعارك إلى عزل "إسرائيل" عن العالم.

ونقلت صحيفة "جيزواليم بوست" الإسرائيلية، عن مسؤول فلسطيني لم تذكر اسمه، قوله إنه لم يتم اتخاذ قرار نهائي بشأن المطار، وأن السلطة لم تكن متحمسة كثيراً للفكرة، خاصة وأن إسرائيل فشلت في تحويل مطار رامون إلى مطار دولي، وهو أحد الأسباب التي دفعت بالإسرائيليين إلى طرح الفكرة.

في يوليو الماضي كشفت صحيفة "إسرائيل اليوم" أن سلطة المطارات الإسرائيلية تستعد لتشغيل أولى الرحلات الدولية للفلسطينيين من مطار رامون بالقرب من إيلات إلى تركيا بداية آب 2022. واعتبرت الصحيفة أنه إذا تم تنفيذ الرحلات الجوية، فستكون خطوة تاريخية، حيث سيتمكن الفلسطينيون من السفر من الأراضي المحتلة للخارج دون الحاجة للمرور بالأردن، على حد وصفها.

ترجمة الحدث

فلسطينية كاملة ومطارات تخضع للسيادة الفلسطينية. ورأى عدد من الفلسطينيين، أن السفر عبر الأردن، أفضل وأقصر، مقارنة بالسفر عبر مطار رامون الذي يقع قرب الحدود المصرية، فيما قال البعض، إن مطار رامون يدعم جيش الاحتلال، وأي شيء يدعم الاحتلال مرفوض، "لأننا نبحث عن حرية وليس عن سلوك حياة، مؤكدين أن فيه المزيد من التنازلات ويريد الاحتلال من خلاله تحقيق أهداف إسرائيلية خالصة، عدا عن أن المطار شبه معطل بسبب وقف المقاومة، وأن أحد أسباب السماح للفلسطينيين السفر منه هو تحقيق مكاسب اقتصادية على حساب الفلسطينيين".

وأكد آخرون، أن الاكتظاظ الأخيرة التي شهدتها جسر اللنبي بين إسرائيل والأردن هي جزء من مخطط إسرائيلي لإجبار الفلسطينيين على استخدام مطار رامون، حيث تقطعت السبل في الأسابيع القليلة الماضية، بالآلاف المسافرين الفلسطينيين على الجانب الأردني من جسر اللنبي بسبب الاكتظاظ غير المسبوق وقلة ساعات العمل عند المعبر الحدودي.

وبعد إثارة قضية السفر عبر مطار رامون، تعالت الأصوات المطالبة بإعادة فتح مطار القدس الدولي أمام الفلسطينيين للسفر إلى الخارج في ضوء الحديث عن إمكانية سفر الفلسطينيين عبر مطار رامون في جنوب فلسطين المحتلة، حيث يلقي المقترح رفضاً رسمياً وشعبياً فلسطينياً لأنه يبقى حركة الفلسطيني رهينة بيد الاحتلال الإسرائيلي، الذي يستخدم السفر كأداة عقاب وضغط في أحيان كثيرة.

ومطار القدس الدولي، المعروف أيضاً باسم مطار قلنديا، هو مطار لا يعمل حالياً، يقع شمال القدس، بالقرب من بلدي قلنديا وكفر عقب. وحتى العام 1967، وهو العام الذي استكمل فيه الاحتلال، كان المطار هو الوحيد الذي يعمل في الضفة الغربية، وبعد احتلاله تم تحويله للرحلات الداخلية ثم جرى إغلاقه في عام 2000.

وفي شباط 2020، قدمت وزارة البناء والإسكان في حكومة الاحتلال إلى بلدية القدس خطة لإنشاء حي استيطاني جديد في منطقة مطار القدس، وتم هندسة الخطة لتكون بالقرب من الجدار الفاصل.

وتبلغ مساحة المخطط الاستيطاني المذكور حوالي 1243 دونماً، وتشتمل على حوالي 9000 وحدة استيطانية، و350 ألف متر مربع كمناطق صناعية، و45 ألف متر مربع من المناطق التجارية والمعابد اليهودية والمعاهد الدينية. وفي تشرين الثاني 2021، صادقت بلدية الاحتلال في القدس على بناء الحي الاستيطاني، وهو ما لاقى ردود فعل مستنكرة من طرف الفلسطينيين.

ووفق الصحيفة العبرية، فإن شركة الطيران التي تستعد لتشغيل الرحلات المباشرة للفلسطينيين من مطار رامون إلى إسطنبول هي شركة طيران بيجاسوس التركية، التي تدير بالفعل رحلات مباشرة من تركيا إلى مطار بن غوريون، كما أنه وفي هذه المرحلة، سيتم تنفيذ هذه الرحلات بعد موافقة وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي بني غانتس، حيث يقوم مسؤولو الأمن لدى الاحتلال بفحص القضية على جميع المستويات، وسيخضع المسافرون لعمليات تدقيق أمني وتفتيش مسبقة.

وأشارت الصحيفة إلى أن أسئلة مفتوحة في هذا السياق تحتاج لإجابات بما في ذلك من سيكون مسؤولاً عن ترتيب دخول الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة 1948، وما إذا كانوا سيصلون بالحافلة مباشرة إلى مطار رامون ولمن سيكون ذلك ممكناً، ومن الذي سيؤمن الرحلات، ومن سيقدم خدمات ما قبل الرحلة للمسافرين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وخارجها. فيما قال مسؤولون في إدارة مطار رامون لصحيفة "إسرائيل اليوم" إنهم يرحبون بالمبادرة ويأملون في تنفيذها وتوسيعها، وأضافوا "منذ أكثر من عامين لم تكن هناك رحلات دولية هنا. هذا المكان بحاجة إلى أن يعود للحياة".

حول هذا الموضوع قال المتحدث باسم وزارة النقل والمواصلات، موسى رحال، لـ "صحيفة الحدث"، أن فكرة سفر الفلسطينيين من مطار رامون مرفوضة بشكل تام.

وأضاف رحال، أن الخطوة أحادية من قبل الاحتلال، "وليست لدى وزارة النقل والمواصلات تفاصيل أو معلومات عن الموضوع". وبحسب رحال، فإن السماح للفلسطينيين بالسفر من مطار رامون، يأتي في سياق الفصل العنصري.

وشدد الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، على أنه "الأجدر تسليم مطار القدس الدولي للسلطة وإعادة تشغيله لسفر الفلسطينيين، وإعادة تشغيل مطار غزة وكذلك بناء مطار في المحافظات الشمالية".

وذكر، أن سياسة الأمر الواقع التي تمارسها إسرائيل مرفوضة، وتوجيه الفلسطينيين للسفر من خلال مطار للاحتلال كامل السيادة عليه يخالف الاتفاقيات الدولية.

من ناحية أخرى، أعرب عدد من الفلسطينيين، عن رفضهم المطلق للسفر عبر مطار رامون الإسرائيلي كبديل للسفر عبر الأردن. واعتبروا، في مقابلات أجرتها معهم صحيفة الحدث، أن السفر عبر المطار الإسرائيلي تطبيع، مطالبين بإقامة دولة

من هو المستفيد من استمرار أزمة الكهرباء في طولكرم؟

حقيقية واستراتيجية كما في حالة الطاقة الشمسية، وإذا كان الأمر غير ذلك، فهل يجرو أي طرف على التصريح حول من يعطل المشاريع هناك ويستنزفها إلى حد غير مفهوم.

مع كل الوضوح الذي تتسم به أزمة الكهرباء في طولكرم، ومع أنها ظلت لأشهر وسنوات عنوانا رئيسيا في الأخبار، إلا أن أحدا لا يعرف السر وراء رفض مشاريع مهمة تخفف من حدة الأزمة بل تنهيها. الكل يحاول الهروب من مسؤولية الإجابة، سلطة الطاقة تقول إنها منح رخصا لمشاريع طاقة شمسية "وهذا ما نستطيع القيام به"، والبلدية كانت تقول إن الموضوع عند سلطة الطاقة والهيئات الحكومية المعنية بالملف، لكن حتى في هذه الردود يبدو الخلل واضحا، فرد سلطة الطاقة يظهرها وكأنها طرف محايد رغم أنها المسؤولة رسميا عن هذا القطاع، ورد البلدية يظهرها وكأنها ضعيفة أو غير مكترثة بالضغط على الجهات المختصة للمضي في هذه المشاريع.

ستبقى طولكرم رهينة الوعود، التي قطعها على نفسها الحكومة ورئاستها، وسلطة الطاقة ورئيسها، والبلدية ومن يتعاقب على رئاستها، ما لم يطالب المواطن هناك بكشف المستور والتفاصيل التي تقف عائقا أمام حل أزمتها، لأنه في كل الاحتجاجات التي نُظمت كان الحديث يدور عن توفير الكهرباء دون التطرق لمصادرها، واليوم وبعد أن ثبت أن هناك فشلا في توفير الكهرباء من المصادر التي وعدت الهيئات السابقة بتوفير الكهرباء من خلالها، على أهالي طولكرم أن يسألوا بلديتهم وسلطة الطاقة: لماذا ترفضون التقدم بمشاريع الطاقة الشمسية التي وافقتم عليها، والتي تنهي الأزمة جذريا، ولمصلحة من؟!

وعود كثيرة قطعها رئاسة الوزراء على نفسها فيما يتعلق بأزمة الكهرباء في طولكرم، والتي أصبحت عبئا ثقيلا وكابوسا يطارد سكان المدينة في الصيف والشتاء. وخلال عمر الأزمة الممتدة منذ 12 عاما، ظلت الحلول الترقيعية هي سيد الموقف، أحيانا يجري الحديث عن زيادة الإمدادات الكهربائية من الشركة القطرية الإسرائيلية، ولكن على أرض الواقع يزداد عدد المولدات الكهربائية التي لا يمكن توصيفها كحلٍ من الأساس.

خاص الحدث

أرزاقهم، وعلى حساب الضوء والعمرة، يبدو أن هناك من يمنع منذ سنوات أي حل حقيقي للأزمة هناك.

المولدات ليست فقط حلا غير فعال، بل يتسبب أيضا بأضرار ومخاطر للمواطنين في مدينة طولكرم، حيث أنه علاوة على التلوث البيئي وارتفاع أسعار الكهرباء التي ينتجها، قد يؤدي إلى خسارة في الأرواح، فمثلا في 27 أغسطس من العام الماضي، سادت حالة من الهلع في صفوف المواطنين بسبب انفجار عدد من مولدات الكهرباء، وهو ما جرى تداوله على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي، إذ وثقت مقاطع فيديو من المكان لحظة الانفجار وهروب المواطنين وحالة الخوف التي سادت.

هذا هو الحل الذي أعلنت سلطة الطاقة وبلدية طولكرم نهاية الشهر الماضي، الحل الذي لا يخلو من الانفجارات وارتفاع الأسعار والضوضاء والتلوث والمخاطر الصحية والبيئية، لكن حتى لو عاشت طولكرم في ظلام ما قبل اختراع الكهرباء، يبدو أن أحدا لا يريد أن يذهب باتجاه حلول

في 21 يوليو 2022 أعلنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية أنها زودت بلدية طولكرم بثلاثة مولدات للطاقة الكهربائية بعد تكرار انقطاع التيار الكهربائي بسبب نقص الإمدادات من الشركة القطرية الإسرائيلية، ووصفت الحل بالمؤقت، لكن على أرض الواقع يبدو أنه الحل النهائي والأخير بالنسبة لسلطة الطاقة وحتى البلدية، في ظل عدم وجود أي توجه لديهما إلى اللجوء للطاقة الشمسية التي هي في الحقيقة حل استراتيجي يمكن أن يسد النقص ويحقق فائضا في الطاقة الكهربائية بالمدينة.

تثير هذه المفارقة الغريبة، وما يرافقها من تعطيل مباشر وواضح لمشاريع الطاقة الشمسية في طولكرم تساؤلات حول المستفيد من استمرار هذه الحالة، فأزمة الكهرباء في المدينة أصبحت رأيا عاما فلسطينيا، بعد الاحتجاجات والاعتصامات التي نظمها الأهالي العام الماضي، لكن حتى لو كان ذلك على حساب معاناة هؤلاء، وعلى حساب



تقرير

تقرير ديوان الرقابة: أوريدو لم تسدد الدفعة الثانية من رسوم ترخيصها والحكومة لا تتحرك

تسديد المبالغ المستحقة عليها. وعلاوة على ما سبق، تبين من خلال التقرير أن الحكومة قامت بإعفاء شركة أوريدو من دفع العوائد السنوية حسب البيانات المدققة من الشركة. وتثير هذه المعلومات المنشورة في تقرير الرقابة المالية والإدارية، وهو تقرير رسمي سلّمت منه نسخة لرئاسة الحكومة، تساؤلات حول عدم إلزام جهات الاختصاص لشركة أوريدو بدفع ما يستحق عليها من مبالغ.

وفي الوقت الذي تقتطع فيه الحكومة من رواتب الموظفين، بسبب الأزمة المالية التي تمرّ بها، وسعيها لتجنيد الأموال بكافة الطرق، لم تبادر شركة أوريدو بسداد ما عليها كالتزام بسداد ديونها.

أصدر ديوان الرقابة المالية والإدارية تقريره السنوي، والذي تضمن ملاحظات حول الأداء العام في 2021 وبعض السنوات السابقة، وقد ذكر فيه بعض الملاحظات، من بينها ما يتعلق بشركة أوريدو.

خاص الحدث

والمرتبطة بوصول عدد المشتركين إلى 700 ألف مشترك.

وأشار التقرير أيضا إلى أن الحكومة الفلسطينية لم تتخذ الإجراءات القانونية بحق شركة أوريدو لضمان

وبحسب تقرير الديوان، فإن شركة أوريدو لم تلتزم بتسديد الدفعة الثانية من رسوم ترخيصها،



السيطرة والذكورية وانعدام الخصوصية في كتاب "رسائل من القدس وإليها"

فراس حج محمد | فلسطين

الكلاسيكي، وإلى حد قريب- زمنيا- تذكر برسائل محمود شقير وحزامة حباب، وما تبادلته إلكترونيا الكاتب نازك ضمرة- رحمه الله- مع الكاتبة المقدسية نزهة الرملاوي عام 2018 من رسائل، ونشرت الكاتبة الرملاوي هذه الرسائل في صفحتها الشخصية الفيسبوكية بتاريخ: 15 يوليو 2018.

هذا الفيض الكتابي الكلاسيكي هو ما صنع تقنيات كتابة الرسائل المتبادلة بين الكتاب عندما يختلفون جنسا؛ كاتبة وكاتب، عدا الرسائل الجامعة بين كاتبين؛ كسميح القاسم ومحمود درويش، أو كاتبين كرسائل فدوى طوقان إلى ثريا حداد، وفي كل ذلك ثمة شرعية للاختلاف بين هذه الرسائل؛ تبعا لاختلاف طرفي العلاقة من حيث الجنس أولا، ومن حيث طبيعة العلاقة، أكانت صداقة أم مجرد معرفة أم علاقة غرامية متطورة عن علاقة الصداقة أم أنها رسائل غرام بين كاتب عاشق وكاتبة معشوقة، وقد تكون عاشقة أيضا كرسائل حنة أرندت وهيدغر على سبيل المثال.

هذه العلاقات هي التي تؤسس لإيجاد المناخ المناسب والطبيعي لولادة هذه الرسائل كلها، وقد يكون التطفل هو الداعي لها كما هو الحال في رسائل ماريو فارغاس يوسا إلى روائي شاب، هذه الرسائل التي يردّ فيها يوسا على «أديب» متطفل باحث عن إجابات أدبية لما يقلقه من أسئلة وهو في بداية طريقه الأدبي، وكما حصل أيضا مع الشاعر النمساوي راينر ماريا ريلكه والشاعر الألماني هرمان هيسة في «رسالة إلى شاعر شاب»، حيث يردّ كلاهما على شاعرين شابّين أرادا الاستيضاح حول قضايا الشعر والأدب.

على أية حال، كل ظروف نشأة الرسائل لا بد لها من مبرر منطقي لإشغال فتيل كتابتها بين طرفيها اللذين سيصبح كلاهما مرسلا ومرسلا إليه، إما أن يكون هذا المبرر وجدانيا أو موضوعيا، هذا الظرف الطبيعي غير

تظل محافظة على أهدافها ومبرر وجودها كفن مكتوب مرتبط بتلك الحاجة النفسية التي لم تلغها التكنولوجيا ووسائلها المتطورة؛ لذلك فإن الأدباء لم ينقطعوا عن كتابتها في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي بهذه الكثافة، ولن ينقطعوا كما قد يتوهم بعض الكتاب، بل ربما كانت هذه الوسائل أكثر تشجيعا لما توفره من رغبة في الحديث بحرية، والتأكد من وصول تلك الرسائل، وعدم ضياعها، لأن هذا العالم «لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها»، وعليه، فإن الكثير من الأدباء وظفوها للتعبير عن أفكارهم، ولم يضعوا في اعتبارهم تكنولوجيا اللحظة من عدمها. وأغلب الظن أن من يكتبها وفي ذهنه أن يثبت قدرته على كتابتها رغما عن أنف التكنولوجيا يقع في محذور التصنع، واستغناء القراء، وخديعة النقاد.

ضمن هذه الظروف الموضوعية والوسائل التكنولوجية، ولدت «رسائل» الكاتب جميل السلحوت وصباح بشير المجموعة في كتاب بعنوان «رسائل من القدس وإليها» التي تحمل العديد من الأسئلة والإشكاليات الفنية التي تحيل الدارس إلى هذا النوع من الأدب؛ وأعني بذلك «الأدب الشخصي»، على مستوى تقنيات كتابة الرسالة، كونها فرعا من هذا الأدب. ومعرفية في ما يتصل بهذه الرسائل من أفكار أو معارف، أو ما ترسمه لكلا الكاتبين من صورة ضمنية، وما الذي يتوقعه القارئ من هذه الرسالة بناء على ما استقر من كلاسيكيات كتابة الرسائل بين الأدباء، لاسيما عندما تجمع الرسائل بين كاتب وكاتبة.

يذكر هذا الكتاب وما فيه من مادة بجملة من كتب الرسائل المتبادلة بين كبار الكتاب كجبران خليل جبران ومي زيادة، وفدوى طوقان وأنور المعداوي، وعالميا رسائل فرانز كافكا إلى ميلينا ورسائل حنة أرندت ومارتين هيدغر، والقائمة تطول في هذا الجانب

تندرج الرسائل ضمن ما يعرف بالأدب الشخصي، وهو الأدب القائم على البوح والحديث عن النفس دون حواجز، وعادة ما ينتهك كثيرا من قواعد السلوك الاجتماعي والمستقرات القيمية، وقواعد الكتابة كذلك وتجنيساتها المهووسة بالرتابة والدقة، والسير حسب ما هو مقرر سلفا، ولذلك فإن الأدب الشخصي عموما بكل أنواعه يسعى لرسم صورة صادمة للكاتب أو على الأقل يحاول أن يلفت النظر إليه لطرافة ما يقول أو لغرابة قد تبدو بطريقة الكتابة أو موضوعها أو كلها معا. من هنا يكتسب هذا النوع من الكتابة أهميته؛ لأنه يحمل بذور التمرد، ويكشف عن الوجه المخفي للكاتب، وكثيرا ما أثار هذا النوع من الأدب إشكاليات سياسية أو دينية أو اجتماعية أو ثقافية.

والرسائل بين الأشخاص تستولدها الحاجة، بحيث لا تكون إلا إيها طريقة وملاذا للطرفين المتكاتبين، المرسل والمستقبل، وهي حاجة غير مرتبطة بظروف معينة، أو مقتصرة على وقت دون آخر، فما زال الناس يحتاجون إلى كتابة الرسائل الطويلة للتعبير عن أفكارهم بحرية وبشكل متواصل، ولن تكون التكنولوجيا عائقا حقيقيا لاستمرار كتابة الرسائل؛ فالناس لا يكونون متاحين طوال الوقت أمام أجهزتهم للرد بشكل سريع على ما يأتيهم من رسائل قصيرة، إضافة إلى أن الحوار البيئي على رسائل «التشات» لا تأخذ صفة الرسالة إلا من باب المجاز، فالطرفان يتحاوران عبر نافذة إلكترونية بالكتابة، هذا- في ما أرى- هو التوصيف الحقيقي لذلك، أما الرسائل بمفهومها العام بعد تجريدتها من الارتباط بالوسائل القديمة: القلم والورقة والإرسال عبر البريد العادي،

الحدت
الفلسفة

www.alhadath.ps

ضمن هذا النظام اللغوي الصارم الأدبي ليظهر بهذه الصورة، لو كانت نصوصه مكتوبة في أصل نشأتها بذهنية الرسائل المتبادلة بين شخصين بينهما ثقة بدرجة معينة، تؤهلها ليتحدثا معا ويتبادلا الرسائل فترة طويلة.

يبدو من الكتاب أيضا أن الصورة الضمنية لكل من جميل السلحوت، وصباح بشير غير متكافئة، فبدا السلحوت معلما كبيرا، وأديبا ذا إنجازات مهمة، وحاز على الجوائز والتكريم مرات متعددة، كاتب صناعته المعاناة، وغزير الإنتاج، يتحدث بثوقية مطلقة، ويمارس دور الإرشاد والتوجيه والرعاية على صباح بشير، وكثيرا ما قدم لها نصائح، كأنه يشعر في اللاوعي لديه أنه مسؤول عنها، كونها بلدياته، ليبدو رجلا عربيا شهما يتمتع بأخلاق الشهامة العربية، كما بدا رجلا كاتبيا ذا خبرة عريضة وثقافة ممتدة وتجربة حياتية واسعة، تؤهله للحكم على كل مسائل الحياة، فيلقي أحكامه التقييمية النهائية تجاه كثير من القضايا، بمقابل صورة صباح التي ظهرت امرأة محدودة الوعي، تتلمس طريق الكتابة، إذ ما زالت في بدايته، ضائعة، مبهورة بكل شيء يصادفها في أسفارها أو قراءاتها؛ على عكس السلحوت الذي يقف ويحلل ويصدر أحكاما، ويلفت نظر صباح إلى عدم الانبهار بكل شيء، وعليها أن تمحص وتدقق في الحقائق، لاسيما عندما تحدثا عن المملكة المتحدة، وتاريخها، وعلاقتها بالفلسطينيين.

كما بدت صباح أيضا كاتبة تبحث عن الوقت لتستطيع الكتابة، سنوات تمر عليها ولا تستطيع إنجاز روايتها الأولى، في حين أن السلحوت يصدر العديد من الروايات والكتب، فينجح السلحوت في تحويل صباح إلى مجرد قارئة لأعماله ومبهورة بعمق فكره وثقافته وتبدي اتفاقها مع آرائه، ولم تعارضه في شيء منها، كأنها بدت دون شخصية مميزة، إذ بقيت ظلا تابعاً، والسلحوت في بؤرة الضوء ومحرك للحدث، فتكتب المراجعات الانطباعية عن أعماله لتنشرها في صحف ومواقع إلكترونية.

وانعكست هذه الصورة في كتابات من كتب عن الكتاب، وقد قرأت معظمه، فاستولى جميل السلحوت على تلك المقالات، وظلت شريكته في الكتاب قابضة في «الذيل والتكملة»، ولم تكن نداً له، لأنها أصلا لم تكن مساوية له في الكتاب، فكانت صورة غائمة في الكتاب وفيما كتب عنه أيضا.

ومن يقرأ هذا الكتاب بعمق يرى رواسب العقلية الذكورية التي ينتقدها السلحوت معششة في ذهنه، وهذا ليس أمرا بالإمكان التخلص منه بسهولة، وهو ما جعل كل أفكار الكاتب الواردة في الكتاب ما هي إلا تنظير إنشائي لم تستطع التأثير في تغييره من الأعماق ليصبح شخصا آخر، يتوافق في فكره وكتابته مع عمق اللاوعي الذي يوجهه دون أن يعي ذلك وعيا تاماً.

وفي المجمل لقد ابتعد الكتاب عما يجب أن يقترب منه؛ وخاصة عمق الرسائل الإخوانية، وحرارة الكتابة الشخصية، لأنه كما بدا لي، لم تكن «الرسائل» إلا حيلة أدبية لاشتراك الكاتب جميل السلحوت مع صباح بشير لإنتاج كتاب مشترك، دون أن يكون واضحا الهدف الحقيقي لإنتاج مثل هذا الكتاب، فهل كان مجرد التأثير بمحمود شقير الذي سبقه بتجربة مماثلة مع حزامه حباب هو الدافع ليقلده في هذا العمل، لاسيما أن محمود شقير حاضر وبكثافة شديدة في كل مفاصل هذا الكتاب؟

يظل الباب مفتوحا للإجابة عن هذا السؤال من باحثين آخرين ونقاد موضوعيين في حال ابتعدوا عن لغة المديح المبالغ فيه للكتاب، وما يقدمه للأدب الفلسطيني في سياقه الثقافي العام.

الساعة المستجدة، فغابت أحداث كثيرة حدثت في سنوات الكتابة المشتركة عن هذه الرسائل شغلت أفكار الناس العاديين والرأي العام كمقتل إسرائ غريب (2019) مثلا، وقد تحدث السلحوت كثيرا عن النساء والدفاع عنهن وعن قضاياهن والحديث عن القتل على خلفية «شرف العائلة»، وكان الحديث أفكاراً عامة؛ لم تتصل بلحم الواقع، ولم يظهر كلا الكاتبين وجهة نظرهما تجاه هذه القضايا، كما غاب أيضا الحديث عن «المقاومة الشقراء» عهد التميمي (2017)، وما أحدثته من ضجة إعلامية في حينه وأحداث الشيخ جراح، وصعود الأخوين الكرد؛ محمد ومنى إعلاميا، وهما من القدس، مواطنين للكاتبين (جميل وصباح)، وغابت معركة بوابات المسجد الأقصى (2018-2017)، ومقتل نزار بنات (2021) وأحداث بيتا وجبل صبيح (2021-2020)، وكذلك أهمل مسألة الضمان الاجتماعي وما جرته من مشاكل على أرض الواقع في الفترة ذاتها، وإضرابات المعلمين وحرآهم الذي كان مزلزلا، والعمليات البطولية، والأحداث السياسية الكبرى، وحوادث القتل المربكة في مدن الداخل المحتل، كل هذه القضايا يتوقع من كاتب كجميل السلحوت أن يتحدث عنها، لاسيما أنه يناهض بضرورة أن يكون المثقف تغييريا، والسكوت عن الخوض فيها يتنافى والصورة التي يرغب في أن يكون عليها السلحوت، ويدعو إليها في هذه الكتاب.

لقد جاءت كل الأحاديث في هذا الجانب نوعا من التنظير الإنشائي الخالي من ارتباطه بالواقع، حتى جائحة كورونا لم يتم التطرق إليها والعالم يعيش في عز الأزمة، وإنما جاءت عرضا والعالم بدأ يسافر ويتحلل من الإجراءات الوقائية، بل إن من يدقق في مواقع الحديث عن كورونا في هذا الكتاب، في الجزء الأخير منه، لا يعوزه أن يكتشف بسهولة كيف تم إقحام الحديث عن كورونا.

ومن جانب آخر تؤكد طبيعة اللغة المستخدمة وإنشائيتها العالية من الطرفين أنهما يكتبان مقالات، لا يكتبان رسائل، فالتأنيق في الكتابة هو المسيطر على كل نصوص الكتاب، وفي العادة تكون لغة الرسائل أكثر حميمية وشخصية وملتحلة من نظاميتها الصارمة، لأن كلا الطرفين يكتب بحرية مطلقة بعيدا عن التفكير بالنشر، أشار إلى هذه النقطة بذكاء شديد الناقد المصري رجاء النقاش عندما قدّم لرسائل أنور المعداوي لفدوى طوقان، مبينا لو أن المعداوي كان يعلم أن هذه الرسائل ستنتشر لم يكن ليتحدث بصراحة عن بعض ما تحدث به، وخاصة فيما قدمه من انتقادات على الكتاب آنذاك. كما تحدث بعض الدارسين أيضا عما يكتنف رسائل الأدباء في العادة من أخطاء نحوية وإملائية وتركيبية وبعض العبارات باللغة العامية، ليست الرسائل العربية وحيدة في هذه السمات، بل كذلك رسائل الأدباء في العالم، عدا أن تلك الرسائل لهذين السببين فإنها تثير الكثير من المشاكل والإرباكات وتكشف عن كثير من المستور، لذلك فهي تعد وثائق بالغة القيمة في الكشف عن عوالم الكتاب المخفية، وعوامل مساعدة في فهم أدبهم، والتعرف على مواقفهم حيال القضايا الكبرى، تلك المواقف التي قد لا تظهر بجلاء كبير في الأدب الإبداعي، كما تظهر في الأدب الشخصي، وخاصة الرسائل.

أما في حالة هذا الكتاب فقد افتقر إلى هذه الحيوية وهذه الأهمية المقصودة من الدارسين الباحثين عنها بشغف. إذ يبدو أن الكتاب كتب على هذه الشاكلة لينشر وليطبع، لذلك استطاع الكاتبان أن يتخلصا من تلك المحاذير، فنزعا روح الكتاب وجرّدها من أهميته المبتغاة والمفترضة لدى الناقد والدارسين، كما كانا حريصين على هذا النوع من اللغة الأدبية.

قد يقول قائل إن الكتاب قد خضع للمراجعة قبل النشر، وهذا- إن حصل- لم يكن قادرا على إعادة قولبة اللغة

موجود في رسائل السلحوت وصباح، إذ افتقرت هذه الرسائل إلى مبرر كتابتها العفوي المنطلق من حاجة حقيقية، وما كتبه الشيخ جميل في رسالته الأولى لا يعد سببا كافيا لاقتحام عالم امرأة هو لا يعرف عنها شيئا حتى لم يكن يرى وجهها بشكل كامل الذي غطته القبعة كما قال، فما الداعي للمبادرة لكتابة رسالة لامرأة لا يعرفها، ولا يعرف اسمها الكامل، ولا من أين هي، ولا إن كانت تكتب أم لا، بل إن ما يسوقه السلحوت من سبب لهو محض تطفّل، واقتحام لعالم امرأة استطاع عن طريقة معارفه وعلاقاته أن يحصل على بريدها الإلكتروني ليكتب لها رسالة ويبادر إلى ذلك.

تبع هذا الاقتحام تردد صباح بشير، في الرد، وتهيبها من هذا التورط في كتابة رد على شخص تقرأ له، ولكن لا داعي- كما يفهم من بين السطور- لمراسلته، لكن على ما يبدو أعجبتها الفكرة/ اللعبة ودخلت في هذه المغامرة التي أنتجت هذه الكتابات.

هذه الكتابات التي تبدو على شكل «رسائل» أيضا بعيدة عن العفوية المطلقة التي تحركها الرغبة النفسية في الكتابة لشخص ترتاح له وتريد أن تفضفض له، إذ إن الرسائل بين الأدباء لها هذا الطابع، الحديث البيني العفوي، والحديث بحرية مطلقة، بعيدا عن التوجسات السياسية كما قال كلاهما. بدت هذه كتابات مصنوعة على شكل رسائل أخضعت لقلب الرسالة ولو أعيد تحرير تلك الكتابات للتخلص من بداياتها المقحمة، ونهاياتها الجاهزة المملة لخرجت تلك الكتابات مقالات صحفية أو ذاتية لا أكثر ولا أقل، فهذه الكتابات لم تنتجها ذهنية خاضعة في اللاوعي لكتابة رسالة، إنما صنعت وتشكلت في مرحلة ما بعد كتابتها على شكل رسالة، لقد بدت هذه العفوية واضحة تماما على سبيل المثال في رسائل الرملوي وضمرة حتى في طبيعة اللغة، إذ لم يجد ضمرة غضاضة من استخدام العامية في ثنايا الرسائل، ما أضفى عليها الصدق والعفوية المطلقة.

هذا الأمر جعل رسائل السلحوت وصباح فيها نوع من تضليل القارئ، فهو لم يجد فيها شيئا خاصا وخصوصيا لم يجده إلا في هذه الرسائل، بل على العكس من ذلك، أعاد السلحوت ما كان أنتجه من أفكار في مقالاته وكتبه ورواياته ولم يضيف جديدا لقرائه ومتابعيه، فما هذه الكتابات إلا إعادة تدوير معرفي خال من الهدف؛ إلا لتكاثر الكتابات وتراكم عددها؛ ما دام هناك ناشر مستعد لطبع للكاتب أغلب كتبه كما يلاحظ القارئ في أن أغلبها صادرة عن مكتبة كل شيء في حيفا، إذا فهي فرصة سانحة لإنتاج كتاب مشترك على شكل رسائل متأثرين بغيرهما.

ولست أرى المسألة بعيدة عما طرحته ندوة اليوم السابع من مسابقة حول كتابة الرسائل، عام 2017، ونشرت إعلاناً بهذا الخصوص على الصفحة الخاصة بالندوة على الفيسبوك. صحيح أن الرسائل قد بدأت عام 2010 لكنها انتهت بتاريخ: 31/12/2021. إنه لأمر محير ويدعو للسؤال، لماذا توقف عند هذا الحد من السنة لتكون آخر رسالة في اليوم الأخير من سنة 2021، هذا يعني في الغالب أن هذه الكتابات خاضعة لعملية ترتيب كتابي مسبق، لتكون نهاية العام نهايتها، وكأن المشروع الكتابي المشترك يجب أن ينتهي عند هذا التاريخ. فليست الحاجة النفسية هي المتحكممة بالكتابة، وإنما قصدية الكتابة كما وضحتها سابقاً. يذكرني هذا التاريخ على نحو شخصي بقصة بعنوان «الفقيد» للكاتب اليمني عبد الله سالم باوزير الذي جعل آخر أيام السنة 31/12/..... نهاية القصة، ولتبدأ الشخصية الرئيسية في القصة مرحلة جديدة من حياته.

ما يشجعني على التركيز على أمر عدم عفوية هذه الكتابات أيضا، غياب اندماج هذه الكتابات بلحم الواقع الحي، كما هو معهود الكتاب الذين يناقشون أمور

صفقة القرن تقف خلف الباب

بقلم: نبيل عمرو



الرمال المتحركة التي تجري اللعبة الداخلية في إسرائيل فوقها فإن الائتلاف الملقب الذي قد سيواصل الحكم سوف يجد نفسه من جديد في حالة انعدام وزن لا تمكنه من عرض مبادرة سياسية على الفلسطينيين، ليهرب من الاستحقاقات إلى ما يعتبره المنطقة الأكثر أمناً وهي القول إننا حكومة يمكن أن تنهار لو نطق واحد من أعضائها بمفردة تسوية.

هذه هي الصورة قبل الانتخابات الإسرائيلية الحاسمة والتي ستحدد خطوات الإدارة الأمريكية ديموقراطية كانت أم جمهورية صفقة قرن أو فراغ، ويظل السؤال البديهي ما هي استعدادات القيادة الفلسطينية لمواجهة ذلك.

المذهلة في المسارات، فهو مؤلف صفقة القرن التي صارت سياسة الجمهوريين في الدولة العظمى وهو صاحب المبتدأ في جملة التطبيع ولن يوجد غيره كي يكمل الجملة بخبرها المنشود.

استطلاعات الرأي في إسرائيل وهي إن لم تكن دقيقة تماماً فقريبة من الدقة، ما تزال تعطي نتياهاو حظاً في تأليف الحكومة اليمينية القادمة إذ يبدو التعادل طويل الأمد بين القطبين الرئيسيين صار مملاً للناخبين ومتاحاً كسره من قبل اللاعبين الحزبيين.

اليمن في إسرائيل وعلى كل ما فيه من مشاحنات ومنافسات وتضارب مصالح، ما يزال يرى في نتياهاو الرجل الأكثر جدارة بقيادته وبالتالي قيادة الدولة، وحتى حين فقد هذا الوضع جراء نجاح ائتلاف "إلا نتياهاو" في تجاوز حاجز الواحد والستين، فقد واصل ظله الهيمنة بفاعلية على قرارات خصومه فصار احتمال عودته للسلطة بمثابة العامل الأكثر تأثيراً في تجويف الحكومة الائتلافية، وخفض أسقف إنجازاتها في المجالين الداخلي والخارجي، وظهر أن حكومة بينيت المعتزل ولبيد المتردد لا تضع خطاً في إبرة إلا بعد التأكد من ردة فعل نتياهاو ومدى ما يقتررب أو يبتعد عن السلطة.

أما الإدارة الديموقراطية التي رفضت صفقة القرن ولم تقدم بديلاً عنها فقد طلبت من الفلسطينيين ما طلبه نتياهاو.. ترويض أنفسهم على حقيقة أن دولتهم لن تقوم على المدى البعيد ولا حتى الأبعد، وسواء بقصد منها أو من دون قصد أحدثت فراغاً يراه الجمهوريون ونتياهاو نموذجياً لإعادة صفقة القرن إلى التداول، مع التهيئة لتنفيذها من جانب واحد بفعل اليأس من قبول الفلسطينيين للتفاوض عليها.

وحتى لو لم يفز نتياهاو وهذا احتمال يمكن توقعه بفعل

رُفضت صفقة القرن من قبل الديموقراطيين، ليس لانعدام العدالة فيها وإنما لأن الذين اقترحوها وتعهدوا بتنفيذها هم الجمهوريون.

انزاحت صفقة القرن عن التداول مع انزياح ترامب عن البيت الأبيض، لم تلغ بالفعل بل علق وضعها على شرطين، عودة الجمهوريين إلى البيت

الأبيض وعودة نتياهاو إلى رئاسة الحكومة.

من سيجلس في البيت الأبيض ستظهر مؤشرات الأولوية عبر نتائج الانتخابات النصفية القريبة، وحتى الآن لا ضمانة للديموقراطيين في الاحتفاظ بوضعهم المثالي في مجلسي النواب والشيوخ، وبالتالي لا ضمانات لاحتفاظهم بالبيت الأبيض في الانتخابات القادمة.

أمريكا في أمر التسوية الفلسطينية الإسرائيلية تحتل المرتبة الثانية في التأثير بعد صاحبة المرتبة الأولى إسرائيل، وهذا يفرز معادلة دائمة مفادها.. أن الملف الفلسطيني هو احتكار إسرائيلي، وما على الإدارات الأمريكية إلا التكيف مع ما تقرره إسرائيل بشأنه.

الإدارة الديموقراطية لم تلغ صفقة القرن، إلا أنها رفعتها من سوق التداول دون أن تقدم بديلاً قابلاً للعمل، ذلك شجع الجمهوريين وحليفهم المفضل نتياهاو على اعتبار الأمر مجرد تدبير مؤقت لن يحول دون عودة الصفقة إلى سوق التداول من جديد إذا ما تغير الحال في إسرائيل وعاد نتياهاو إلى الموقع الذي أدمن عليه وهو الرئاسة طويلة الأمد للحكومة والقرار، نتياهاو المتربص لا يكف عن تذكير الإسرائيليين والعالم بأنه صاحب الاختراقات

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس التحرير: رولا سرحان
المدير العام: طارق عمرو

بيزيت، شارع عطارة

صندوق بريد 31، فلسطين

هاتف: +970 2 281 5372

فاكس: +970 2 281 5376

alhadath@alhadath.ps

www.alhadath.ps

facebook.com/alhadathps

https://twitter.com/Alhadath_news1

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

الحدث

زوروا موقعنا الإلكتروني

www.alhadath.ps

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadath_news1



عربي بلا حدود ARABI CROSS-BORDER

امسح الـ QR code للمزيد



خدمات مصرفية تلبيك
عبر شبكة فروعنا
الإقليمية مع برنامج
"عربي بلا حدود"

البنك العربي
ARAB BANK



النجاح مسيرة

الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333



بالتل وجوال وOoredoo
1800333333



f t y in | arabbank.ps